الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

# الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر
# دراسة تقييمية 1999-2014

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص :سياسات عامة وتنمية

إعداد الطالبة
جابر آسيا

تحت إشراف الدكتور
ولد الصديق ميلود

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ :..... ولد الصديق الميلود.....مشرفا ومقررا

الأستاذ :..... زبيري رمضان.....رئيسا

الأستاذ :..... عتيق الشيخ.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2014-2015

سبحان الله
وبحمده
اللهم صل وسلم على محمد وآل محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

"..... إن أريد إلا الإصلاح وما إستطعت و ما توفيقي إلا بالله عليه توكلت و إليه أنيب"

صدق الله العظيم

سورة هود الأية88

## كلمة مضيئة

الناس رجلان": رجل نام في النور ورجل استيقظ في الظلام ، لقد استطاع الغربيون إدارة ذا تهم فنجحوا واستغلوا كل القدرات التي وضعها الله فيهم فنجحوا في تحقيق أهدافهم في الدنيا ونحن عطلنا قدرتنا وأدرنا ظهرنا للوحي الهادي ففشلنا"

محمد الغزالي ،قذائف الحق، ص

## شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل الذي أعاننا ووفقنا على إنجاز هذا العمل المتواضع

أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ "ميلود ولد الصديق" التي تفضل مشكورا بالإشراف

على عملي هذا وما قدمه لي من نصائح وإرشادات قيمة في سبيل إنجاز هذه الدراسة

أشكر كل أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة

جابر آسية

## الإهداء:

إلى ناصع الأمة منارة العلم الإمام مصطفى النبي الأمي محمد "صلى الله عليه وسلم"

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضلهما وللكلمات أن تكفي وحقهما إلى والدي الكريمين أمدهما الله وبالصحة والعافية ورزقني برهما.

إلى زوجي و رفيق دربي أدمه الله لي.

إلى أخي ووحيدي سفيان.

إلى إخوتي العزيزات ، شهرزاد ، لمياء، أمال .

إلى كل الأهل والأقارب كل باسمه.

إلى من عشت معهم أجلى الذكريات طلبة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية .

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى من جعلهم الله إخوتي به: شوال فاتة .

طاوش كريمة- رومان أمال.

إلى كل أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية .

إلى من ساعدتني عناء إنجاز هذا العمل صديقتيه أختي رزقاني بدرة.

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد .

جابر آسيي

# خطة البحث

**الحكم الراشد و مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر_دراسة تقييمية _ 2014/1999**

**الفصل الأول** :التأصيل النظري و المفاهيمي للحكم الراشد و التنمية المستدامة .

**المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي للحكم الراشد.

**المطلب الأول** : مفهوم الحكم الراشد.

**المطلب الثاني** :أليات و خصائص الحكم الراشد.

**المطلب الثالث**:معايير و أبعاد الحكم الراشد.

**المبحث الثاني:** التأصيل النظري للتنمية المستدامة

**المطلب الأول:** تعريف التنمية المستدامة.

**المطلب الثاني**:مبادئ و أبعاد التنمية المستدامة.

**المطلب الثالث:** خصائص و أهداف التنمية المستدامة.

**المبحث الثالث:** طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد و التنمية المستدامة

**المطلب الأول:** علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة

**المطلب الثاني:** مؤشرات التنمية المستدامة لتحقيق الحكم الراشد

**المطلب الثالث:** المعوقات و التحديات التنمية المستدامة في ظل الحكم الراشد

**إستنتاجات الفصل الأول**

**الفصل الثاني:** الحكم الراشد و مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر _دراسة تقيمية_2014/1999

**المبحث الأول:** الحكامة الراشد في الجزائر.

**المطلب الأول:** الإصلاحات السياسية كدعامة لترشيد الحكم في الجزائر.

**المطلب الثاني:** الحكم الراشد كألية لترقية حقوق الإنسان.

**المطلب الثالث:** تكريس المشاركة السياسية.

**المبحث الثاني:** إستراتيجيات التنمية المستدامة في الجزائر2014/2001.

**المطلب الأول:** برنامج الإنعاش الإقتصادي 2004/2001.

**المطلب الثاني** : البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2009/2005.

**المطلب الثالث:** برنامج التنمية الخماسي 2014./2010

**المبحث الثالث:** مستقبل الحكم الراشد و واقع التنمية المستدامة في الجزائر_تقييم حالة الجزائر_

**المطلب الأول** : مدى نجاعة الإصلاحات السياسية و الإقتصادية في الجزائر.

**المطلب الثاني:** مخرجات برامج النمو الإقتصادي 2014/1999

**المطلب الثالث** : الإصلاحات في الجزائر بين معايير الحكم الراشد و معايير الإقتصاد العالمي.

**إستنتاجات الفصل الثاني.**

**خاتمة .**

**قائمة المراجع .**

**فهرس المحتويات .**

**الملاحق.**

# الفصل الأول

# التأصيل النظري والمفاهيمي للحكم الراشد والتنمية المستدامة

**مقدمة :**

إن التطور في المصطلحات خاصة مصطلحي الحكم الراشد والتنمية المستدامة أخذ منعطفا كبيرا أدى إلى الاتساع في المفاهيم فقد كان المقصود بالتنمية النمو الاقتصادي وبعد صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية تطور المفهوم ليشمل التنمية البشرية ثم بعد ذلك التنمية المستدامة أي الانتقال من الاهتمام بالرأسمال البشري إلى الاجتماعي بمعنى التنمية بأبعادها الشاملة أي الاهتمام بكل جوانب الحياة الاجتماعية السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية والبيئية ،ويتجسد ذلك بإشراك الفرد كعامل فاعل في عملية التنمية المبنية على المشاركة والتوزيع العادل للثروات ويجعلها شاملة مستدامة طويلة الأمد مراعية مصالح المجتمع الحالي والأجيال القادمة ومن هنا نشأت العلاقة بين التنمية والحكم الراشد لأن آليات الحكم الراشد هي الفاعل والمحرك الذي يقضي على مصوغات التنمية من رشوة ومحسوبية وتبذير وتبديد المال العام ..إلخ .

والجزائر كغيرها من البلدان العربية والإسلامية التي تواجه مشكلة في تأصيل في المفهومين "الحكم الراشد" و"التنمية المستدامة" ، وبفضل تأثير المحاكاة تسعى جاهدة للنهوض بعجلة التنمية ومواكبة التطورات الحاصلة في الساحة الدولية ، وذلك من خلال تطبيق نظام حكم محلي قائم على أساس الديمقراطية والمساواة والحرية وتفعيل دور المؤسسات المحلية بالمجتمع المدني وتطبيق مبدأ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، ومن هنا نستخلص الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن للحكم الراشد أن يساهم في دفع عجلة التنمية المستدامة في ظل خصوصية و واقع الجزائر ؟

**التساؤلات :**

1- ما المقصود بالحكم الراشد ؟

2- ماذا نعني بالتنمية المستدامة ؟

3- ما علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة ؟

4- ما واقع التنمية المستدامة في الجزائر وما هي تحديات التي تواجهها ؟

5- ما مدى تماثل التنمية المستدامة مع معايير الحكم الراشد؟

**الفرضيات:**

1- يتطلب تحقيق تنمية مستدامة شاملة تطبيق العدالة الاجتماعية والحكم بمبدأ سيادة القانون وتطبيق آليات الحكم الراشد .

2- إن إقامة حكم صالح لا يجب أن يمس كامل الجوانب وتلبية أساسية للحاجيات الإنسانية لتحقيق متطلبات العيش الكريم للفرد .

3- إتباع ترسيخ قيم وآليات الحم الراشد في الجزائر يؤدي بالضرورة إلى ترسيخ دعائم الديمقراطية وتفصيل التنمية المستدامة .

4- الحكم الراشد هو الدعامة الأساسية لبلوغ التنمية المستدامة .

**المناهج :**

تطرقنا في دراسة لهذا البحث للمجموعة من المناهج أهمها:

- منهج تحليل مضمون: يستخدم في تحليل الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية القائمة في أي مجتمع في الماضي أو الحاضر أو المستقبل , و هذا النوع من الأبحاث يستعمل لمعرفة عوامل التغير الإجتماعي الإجتماعية و ردود فعل الناس لقرارات السيادة السياسية فالتقارير التي تأتي إلى وزارة معينة يمكن دراستها بطريقة موضوعية و التعرف على أراء الجهات التي تراسل الوزارة المعينة , و من خلال معرفة جوهر التقارير يمكننا أن ندرك فعالية الإتصال و

الإستعاب المعلومات و ردود أفعال الجهات الأخرى تجاه القرارات المتخذة من طرف القيادة .[1]

و نظرا لأهمية هذا الأسلوب و دوره الكبير في البحث العلمي فإن ذلك كان من أهم الدوافع التي قادتنا إلى إستخدامه في دراستنا و ذلك من أجل تحليل بعض الوثائق بالإضافة إلى العديد من القوانين التي تضمنتها عملية الإصلاح و التنمية و ضبط أليات الحكم الراشد.

المنهج الوصفي:تم إعتماده في الفصلين الاول و الثاني حيث يتوفران على اكبر قدر من المعلومات

و يتطلب هذا الاسلوب على جمع البيانات و استخلاص النتائج من اجل اتخاذ القرار اما.

المنهج الوصفي: فالباحث حين يقوم بدراسة ظاهرة ما فإنه يقوم في الخطوة الأولى بوصف الظاهرة محل الدراسة و يقوم بجمع المعلومات الدقيقة عنها ,و هذا المنهج يعتمد على وصف الظاهرة كما هي وصفا دقيقا و يعبر عنها تعبيرا كميا و كيفيا, كما قد يساعد هذا المنهج على وصف الظواهر الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية في أي مكان كان بالإعتماد على تقارير الإصلاحات و التنمية في الجزائر, كما يمكنه وصف طبيعة العلاقات بين الفواعل المختلفة للحكم الراشد.

الإقترابات :

الإقتراب النسقي: ينظر هذا النسق الحياة السياسية على أنها نظام سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها, من خلال المدخلات و المخرجات ,هذا النسق السياسية هو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثا و ثأثيرات يتطلب من أعضاء النسق الإستجابة إليها.

النسق العلاقات الدولة و المجتمع: هو إقتراب لجويل ميجدال إهتم هذا الإقتراب بالتغيير و التنظيم في الدولة , و خاصة في دول العالم الثالث . العلاقة بين الدولة و المجتمع حسب

[1] عمار بوحوش, محمد محمود الذنيبات ,مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث, ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر . 2007, ط 4, ص ص 149.150 .

هذا الإقتراب هي علاقة صراع من أجل بسط النفوذ و فرض القواعد و المعايير الخاصة بالدولة و المجتمع و دراسة العلاقة بينهما .

**أهمية الموضوع:**

تأتي أهمية الموضوع لتحاول الربط بين الحاكمية و التنمية المستدامة في الجزائر ، ولمعالجة هذا الموضوع ومعرفة ما مدى مساهمة إدارة الحكم للنهوض بوتيرة التنمية في الجزائر .

**الهدف من الدراسة :**

– توضيح وتحديد المفاهيم المرتبطة بكل من الحكم الراشد والتنمية المستدامة لتحليل الظواهر عبر مختلف المستويات .

– الإسهام ولو بقدر في تحديد العراقيل والتحديات التي تقف عائقا في طريق التنمية بالجزائر .

– التقدم بتوصيات واقتراحات لتفعيل دور المؤسسات المحلية في عملية بناء وتنمية ودمقرطة المجتمع .

**أدبيات الدراسة :**

الحكمانية قضايا و تطبيقات : للكاتب "زهير عبد الكريم الكايد" الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2003, حيث تضمن هذا الكتاب في فصوله السابع التحليل الجيد للحكمانية ,بحث تطرأ إلى المفهوم و أبعاد و قضايا الحكمانية , دور منظومة الحكمانية لتفعيل المشاركة, علاقة الحكمانية الجيدة باللامركزية, الممارسات و التجارب الدولية في

الحكمانية الجيدة ,و في الفصل الأخير تناول دلالات التجارب العلمية و متطلبات التطبيق في الوطن العربي.

عبد العزيز قاسم محارب: التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي, كتاب بحيث تحدث الدكتور عن التنمية المستدامة و إعطاء مفهوم عام و شامل و تقديم المصطلحات التي تقدم الموضوع كما تكلم عن أهداف و سمات و خصائص التنمية المستدامة .

مقالات حول الإصلاحات السياسية و التنمية في الجزائر: منها مقال لدكتور بوحنية قوي يتحدث فيه عن الإصلاحات السياسية الأخيرة في الجزائر ماسبقها و ما ترتب عنها .

**صعوبات الدراسة:**

- يمكن إختصارها في قلة المراجع العلمية المرتبطة بالموضوع محل الدراسة و هذا النقص يخص جامعة الدكتور "الطاهر مولاي " بالأخص على الرغم من تزايد عدد المهتمين بهذا الموضوع في الآونة الأخيرة , و إن وجدت المراجع فهي نادرة.
- صعوبة تحديث العديد من المفاهيم مثل الحكم الراشد فنجد معه الحكم الجيد أو السليم و كذلك الحاكمية أو الحكم الصلح...إلخ,و نفس الشيئ بنسبة لتنمية فهناك النمو الإنمائية أو التنمية المستدامة و كذا الإستدامة .

**خطة :** الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر _دراسة تقييميه_2014/1999

لدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى : مقدمة و فصلين و تليها الخاتمة التي تتضمن أهم النتائج .

الفصل الأول: مقاربات معرفية حول الحكم الراشد و التنمية المحلية , أما الفصل الثاني: تحدثنا عن الحكم الراشد و مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر _دراسة تقيمية_ 2014/1999.

فمن خلال الفصلين سوف يتمكن القارئ من تجميع معلومات كافية و رصيدا معرفيا يكون من خلاله قد تعرف على أفاق التنمية المستدامة و أليات تفعيلها (الحكم الراشد) و خصوصية البيئة الجزائرية.

## الفصل الأ ول: التأصيل النظري والمفاهيمي للحكم الراشد والتنمية المستدامة

سنتحدث في الفصل الأول عن الإطار المفاهيمي للحمم الراشد والتنمية المستدامة ، حيث نتناول في المبحث الأول ماهية الحكم الراشد ، تعريف وجذور الحكم الراشد ،ثم المكونات والآليات ومعايير وخصائص الحكم الراشد ، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى الإطار النظري للتنمية المستدامة من : مفهوم وخصائص ومبادئ وأهداف وأبعاد التنمية المستدامة ، وفي المبحث الثالث سنحاول الربط بين المبحثين السابقين بمعنى دراسة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة .

**الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر ( 1999 – 2014 )**

**الفصل الأول :** التأصيل النظري والمفاهيمي للحكم الراشد والتنمية المستدامة .

**المبحث الأول :** الإطار المفاهيمي للحكم الراشد .

**المطلب الأول :** مفهوم الحكم الراشد .

**أولا : الحكم الراشد مقاربة مفاهيمية .**

يجب الإشارة إلى أن مفهوم الحكم الراشد كباقي المفاهيم الاجتماعية ، تعتريها عدة إشكاليات منهجية ،منها إشكالية الترجمة ، فلا يوجد هناك ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس نفس الدلالة التي تعكسها اللغة الإنجليزية والفرنسية ، فعلى سبيل المثال هناك عدة دلالات للمفهوم منها ، الحكم الراشد، أسلوب الحكم ، الحاكمية ، إدارة شؤون الدولة والمجتمع ..إلخ .

إلى جانب هذا لا يوجد هناك تعريف واحد وموحد يعبر عن المعنى الدقيق للمفهوم ، بل هناك أكثر من تعريف وهذا ما يثير الجدل حول طيعة ومحتوى هذا المفهوم [1].

أدت إشكالية العريف بالحكم الراشد ببعض الباحثين إلى قول بأن الحديث عن المفهوم مثل الحديث عن الدين ،حيث المعتقدات قوية للعامة ، ولكن البراهين القابلة للقياس معقدة ، فعلى سبيل المثال : قدم البنك الدولي أول تعريف للمفهوم بأنه أسلوب

[1]– بن عبد العزيز خيرة ، مجلة المفكر ، : دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري ، قسم السياسة والعلاقات الدولية جامعة باتنة ، ص 31.

لممارسة السياسة باعتباره التوزيع السلطوي للقيم ،حيث اشتمل التعريفين على ممارسة السلطة [1].

**إشكالية التعريف :**

فاستون استعمل السلطة في تعريفه ، بينما البنك الدولي حر عل استخدام كلمة القوة التي تشمل السلطة والنفوذ معا ، وتعبرا أيضا عن الأساليب الرسمية وغير الرسمية في الإدارة والحكم ، وبالتالي تسمح بوجود أدوار فاعلين لاسميين وغير رسميين ، إلا أن التعريف لم يذكر بوضوح من هم الفاعلون المشاركون في ممارسة القوة ، وغن كانت كتابات البنك الدولي والأدبيات التي تتناول المفهوم تتحدث عن فاعلين محددين هم الحكومة ،والقطاع الخاص ،والمجتمع المدني .

أما تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكم الراشد فيعرفه كما يلي : " ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحها ،ومن ثم فإن هذا المفهوم يقوم على ثلاثة دعائم أساسية ، كما عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD الدعامة السياسية تتضمن عمليات صنع القرار المتعلقة بتكوين السياسات والدعامة الاقتصادية تضمن عمليات صنع القرارات التي تؤثر على أنشطة الدولة الاقتصادية وعلاقته بالاقتصاديات الأخرى والدعامة الإدارية تتضمن النظام الخاص بتنفيذ هذه السياسات [2].

**ثانيا : أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد .**

هناك أسباب عدة أدت إلى ظهور هذا المفهوم من الناحية الفكرية أو العلمية فما هو إلا انعكاس تطورات وتغيرات حديثة تجلب في التغير الذي حصل في طبيعة دور

---

[1]– سلوى شعراوي جمعة ، مفهوم إدارة شون الدولة والمجتمع ،إشكالية نظرية في : سلوى شعراوي جمعة ( محررة) ،إدارة شؤون الدولة والمجتمع ، ص 6 –7– 8 ، (القاهرة : مركز الدراسات والاستشارات ، الإدارة العامة ،2001 ، ص 04.) .

[2]– سلوى شعراوي جمعة ،مرجع سابق ، ص 6 – 7 – 8.

الحكومة من جانب والتطورات المنهجية والأكاديمية من جانب آخر ،حيث طرح هذا المفهوم في صياغات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وتأثير بمعطيات داخلية ودولية ،ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أهم تلك الأسباب .

1- العولمة كمسار وما تضمنه من عمليات أساس بعولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان .

2- تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي والوطني .

3- عولمة وآليات والأفكار الاقتصادية وهو ما أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص [1].

4- التطور التقني خاصة مثل ظهور شبكات الإنترنت والفضائيات ،وهذا ما أدى إلى تسهيل التفاعل ضمن شبكات على المستوى العالمي أو الوطني بين مختلف الفاعلين .

5- انتشار المعلومات على المستوى العالمي لتصل إلى جميع الناس .

6- زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات والمجتمعات .

7- شيوع ظاهرة الفساد عالميا ،هذا ما أدى إلى ضرورة التفكير في إنتاج آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية قصد القضاء على هذه الظاهرة [2].

8- الأزمة المالية التي واجهت الدولة وعجزها عن تلبية احتياجات مواطنيها ،وهذا ما دعى إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية للقضاء على افقر والأمراض ونقص التعليم خاصة في الدول النامية[3].

---

[1]- محمد فهيم درويش ،مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الراشد ، (القاهرة ،دار النهضة الحربية ، ط 01 ، 2010) ص 144 – 145 .

[2]- بوحنية قوي ، دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد ، المحور الخاص: دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الإنسانية ، التحولات السياسية ، إشكالية التنمية في الجزائر ،واقع وتحديات ، ( 16 – 17 ديسمبر 2008)

[3]- بوحنية قوي ، نفس المرجع.

ولا شك أن هذه التطورات أدت إلى تغيير الدور التقليدي للدولة كفاعل رئيس وذلك بفعل تزايد أهمية الهيئة الدولية ، أي أن خيارات العامل الخارجي وسياسته هي التي تشكل في مجملها أولويات وقضايا السياسة العامة في مختلف الحكومات .

إضافة إلى وجود أسباب أخرى أدت ظهور هذا المفهوم كظهور مفاهيم جديدة للتنمية خاصة في فترة التسعينات ،حيث وجد تيار عالمي يدعو إلى الديمقراطية يستند إلى الحرية الفردية والخيار الشخصي في العمل بالسوق كالتنمية المستدامة ،وتأكد العديد من الدراسات أهمية إرساء الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية وتأكيد مفهوم جيد يتمثل في التنمية الإنسانية التي تشير إلى عملية توسيع الخيارات [1].

**ثالثا : تعريف الحكم الراشد .**

هناك العديد من الاجتهادات في مسألة تعريف الحم الراشد ويرجع ذلك بالأساس إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات الفكرية ،السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، ...لكن نحاول رصد أهم التعاريف :

– تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية : وهذا لعام 2002 ، فإن الحكم الراشد هو : " الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب[2].

– ولقد استعمل البنك الدولي في كتاباته مصطلح GOOD GOVERNANCE بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام ،وهذا التعريف يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة ورصده واستبدالهم ،وقدرة

[1]– محمد فهيم درويش ،مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الراشد ، مرجع سابق ، ص 145.
[2]– عمراني كربوسة ، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر ، DOC ، قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة .

الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها .

وعلى هذا الأساس وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة شروطا وأبعاد متكاملة غير قابلة للتجزئة يجب توافرها في الحكم الراشد هي:

البعد السياسي : الذي يبرز نمط السلطة السياسية وشرعية تمثيلها .

البعد الاقتصادي والاجتماعي المتعلق ببنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله من جهة وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرهما في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة وعلاقتها مع الاقتصادات الخارجية والمجتمعات الأخرى من جهة ثانية .

البعد التقني : المتعلق بطبيعة عمل الإدارة العامة ومعايير الكفاءة فيها والفاعلية ، أي توفر منظومة إدارية عامة فاعلة وملتزمة بالإصلاح فكرا وسلوكا وأداء [1].

تعريف الوثيقة التوجيهية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP ،إدارة الحكم بكونه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لتدبير شؤون البلد على جميع المستويات ،ويشمل آليات وإجراءات ومؤسسات يعبر من خلالها المواطنين و الفئات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم المشروعة ، ويفوق بالتزاماتهم ويسوون خلافاتهم [2].

ويعرف زهير عبد الحكيم الكايد : الحكمانية على أنها ضرورة الانتقال من الحالة التقليدية إلى حالة أكثر تفاعلا بين الأركان والعناصر الرئيسية المشكلة للحكمانية والتي تمثل الإدارة الحكومية للقطاع العام ،وإدارة القطاع الخاص بفعاليته المختلفة وغدارة مؤسسات المجتمع المدني [3].

---

[1] –Sous la direction du Professeur Mohamed Bousoltane , La bonne Gouvernance : contrôle et responsabilité ,laboratoire droit ,société et pouvoir , université d'Oran .

[2]– الأمم المتحدة ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتحسين الإدارة الحكم 1998/11/13) ص 15.

[3]– زهير عبد الكريم الكايد ، الحكمانية – قضايا وتطبيقات – ( عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2003 )، ص 15.

**تعريف مجموعة دول النباد NEPAD:**

تزامنا مع إرساء مبادرة الشراكة الجديدة مكن اجل تنمية إفريقيا ، النيباد أقر رؤساء البلدان المشاركة وعلى رأسهم الرئيس الجزائري ، رئيس جنوب إفريقيا ورئيس نيجيريا ، بأن الحكم الراشد هو حكم قائم على الديمقراطية بالأساس .

**تعريف الحكم الراشد من طرف المشرع الجزائري :**

لقد ورد مصطلح الحكم الراشد في القانون رقم 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة في المادة الثانية : حيث عرفته بأنه هو الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية .

كذلك تحدث عنه في مادته 11 في إطار تسيير المدينة، حيث تحدث ترقية الحكم الراشد في مجال تسيير المدن والذي يكون عن طريق:

- تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة .
- توفير وتدعيم الخدمة العمومية باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة .
- توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها .

وإذا حللنا جيدا تعريف المشرع الجزائري للحم الراشد نجد فيه معيارين ،حيث يتضمن مؤشر السلوك بحيث تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن [1].

ويتضمن التسيير أيضا في إشارته "للعمل في إطار الشفافية " [1]، حيث ذكر في تعريفه هذين المؤشرين ولم يشر البتة إلى التنظيم ( للإلمام أكثر بمفهوم الحكم الراشد سنتناول ) .

[1]- طلبة السنة الرابعة بحث مقدم في إطار ملتقى الحكم الراشد في الإدارة العمومية ، فرع إدارة عامة ، المدرسة الوطنية للإدارة ، الدفعة 9 ، ص 13 – 14 .

**مكونات الحكم الراشد :**

يتضمن الحكم الراشد مكونات رئيسية هي :

- **الدولة :** وهي التي توفر بيئة سياسية وإطار تشريعي ملائم يسمح بالمشاركة [2]، وهي قدرة الدولة على العمل في خدمة الصالح العام ،وهذه القدرة تحتاج إلى أشخاص مدربين على تقديم الخدمة العامة بروح مهنية [3].

- **المجتمع المدني :** يستطيع المجتمع المدني أن يساهم مساهمة فعالة في تجسيد الحكم الراشد باعتباره يتكون من مؤسسات غير حكومية ، فالنقابات المهنية والجمعيات ذات الطابع الثقافي والأحزاب السياسية غير الممثلة في مؤسسات الدولة والجمعيات الخيرية وغيرها ،ويمكن أن يساهم هذا المجتمع في توجيه الرأي العام وخلق الاجتماعي بضرورة حمية الطبقات الهشة من المجتمع والدفاع عن الفئات المحرومة والمهمشة ،وإدماج الشباب في مسارات التنمية وتنظيم المهن المختلفة [4].

- **القطاع الخاص :** تشكل الدولة أكبر قوة لتحقيق التنمية إلا أنها ليست الوحيدة في هذا المجال ، فهنالك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من قبل العديد من دول العالم الثالث ،حيث يمثل القطاع الخاص المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها ،إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الإيجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم ، لذا نجد مفهوم الحكم الراشد يعطي دورا كبيرا للقطاع

---

[1]– طلبة السنة الرابعة بحث مقدم في إطار ملتقى الحكم الراشد في الإدارة العمومية ، مرجع سابق ، ص 15.

[2] - Sous la direction du Professeur Mohamed Bousoltane , La bonne Gouvernance : contrôle et responsabilité ,laboratoire droit ,société et pouvoir , université d'Oran

[3]– محمج فهيم دذرويش ، مرجع سابق الذكر ، ص 194 .

[4]– غربي محمد ، الديمقراطية والحكم الراشد ، رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ،pdf ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، (الجزائر) ، ص 375.

الخاص في إحداث النقلة النوعية على نطاق المجتمع وذلك من خلال التفاعل والتكامل مع دور الدولة ودور المجتمعات المدنية بشكل متكامل [1].

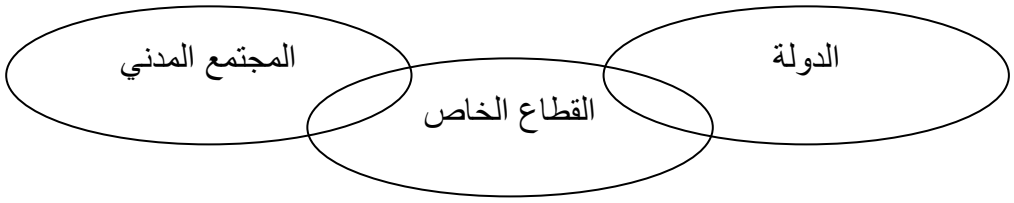


**شكل 01 : شكل يوضح تقاطع العناصر البؤرية للحكم الراشد .**

**المطلب الثاني : آليات وخصائص الحكم الراشد .**

لقد أسست المنظمات العالمية النشطة في مجال تقييم الدول على أساس قوتها من ضعفها، ومن بين أهم الآليات التي تعتمدها في هذا الشأن ما يلي :

**1- المشاركة :**

[1]- خديجة بوريب ، دور مؤسسات الإتحاد الأوربي في تفصيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، فرع : الديمقراطية والرشادة ، جامعة قسنطينة " منتوري" ، ص 34.

وتعني حق الرجل والمرأة معا في إبداء الرأي في المجالس المنتخبة محليا ووطنيا ، ويتطلب عنصر المشاركة توفر حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب والحريات العامة والانتخاب ، والهدف من كل هذا هو السماح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم واهتماماتهم لترسيخ الشرعية [1].

**2- المساءلة Accountability:**

يخضع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة[2]، أوهي أن يكون جميع المسؤولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء ، وتعد آلية المساءلة من أهم سبل تحقيق التنمية المستدامة [3].

**3- الشفافية :**

وهي عنصر ضروري لضمان تحقيق الضبط والرقابة ..... في العمل الإداري قد تفتح المجال أما العديد من التجاوزات وتعرقل عمل الضبط والرقابة .

كما أن الشفافية في المجال السياسي تساعد في القضاء على الفساد و المعوقات الأخرى وبالتالي المساعدة على تحقيق النجاعة ،كانت الشفافية من شروط واتفاقيات الغات GATT [*]،والشفافية لا تعني وضع بعض أسرار الدولة على الساحة ولكن عدم التستر وراء سر الدولة لأهداف سياسوية ،وإخفاء حقائق ووقائع تتعلق بالشأن العام وأخطاء في تسيير لوتم نشرها لترتب فضائح تنسب للنظام وترتب مسؤوليات القائمين على اتخاذ

---

[1]- محمد خليفة ،مداخلة بعنوان ، إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر، جامعة جيجل ، كلية الحقوق ، pdf، ص 03.

[2]- بومدين طاشمة ، الحكم الراشد ، ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة تلمسان ، العدد 26 ، جوان 2010 ، ص 31.

[3]- عمراني كربوسة ،مرجع سابق الذكر ، ص 05.

[*]- نصت المادة 10 من اتفاقية GATT :ومنذ ذلك الحين مواد مختلفة في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة تؤكد على الشفافية واحترام الإجراءات اللازمة .

القرار والتنفيذ ، ولهذه الأسباب يجب أن تعتبر الشفافية كمبدأ في حين تبقي سرية القضايا المتعلقة بأمن الدولة هي الاستثناء[1] .

**4- حكم القانون :**

وذلك بتطبيق الطر والنصوص القانونية بصورة عادلة ودون أي إقصاء بين أفراد المجتمع [2].

**5- الإجماع :**

إن الحكم الراشد يسعى إلى تسوية الخلافات في المصالح لتحقيق الإجماع حول المصالح الأفضل ،والتي تخدم الجماعة والإجراءات والسياسات الممكنة لذلك.

**6- العدالة :**

إن العمليات والمؤسسات تقدم نتائج وفق الحاجات ،مع تحقيق أفض ل استخدام للموارد (الكفاءة والفعالية) .

**7- العدالة :**

تعني أن كل الرجال والنساء لديهم نفس الفرص لتحسين أوضاعهم وتحقيق سعادتهم .

**8- الرؤية الإستراتيجية :**

يمتلك القادة والشعب آفاقا واسعة وبعيدة المدى لتحقيق الحكم الراشد والتنمية البشرية ، ولديهم شعور مشترك عما يرونه من تلك التنمية ،مع الفهم للتعقيدات التاريخية والثقافية المرتكزة عليها تلك الآفاق [1]

---

[1] -Revue Droit :Société et pouvoir , Actes du colloque national sur : »les indicateurs de la bonne gouvernance et ses applications », (06 – 07 Avril 2011), 2012 N° 01.

[2]- أيمن طه حسن أحمد : " المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية "، مذكرة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي ،كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ــ فلسطين ، 2008 ، ص 26.

[1]– يوسف أزروال ، الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، فرع تنظيم سياسي وإداري 2009، ص 39.

**الشكل رقم 02 : خصائص الحكم الراشد[1].**

الرسم البياني يوضح آليات الحكم الراشد .

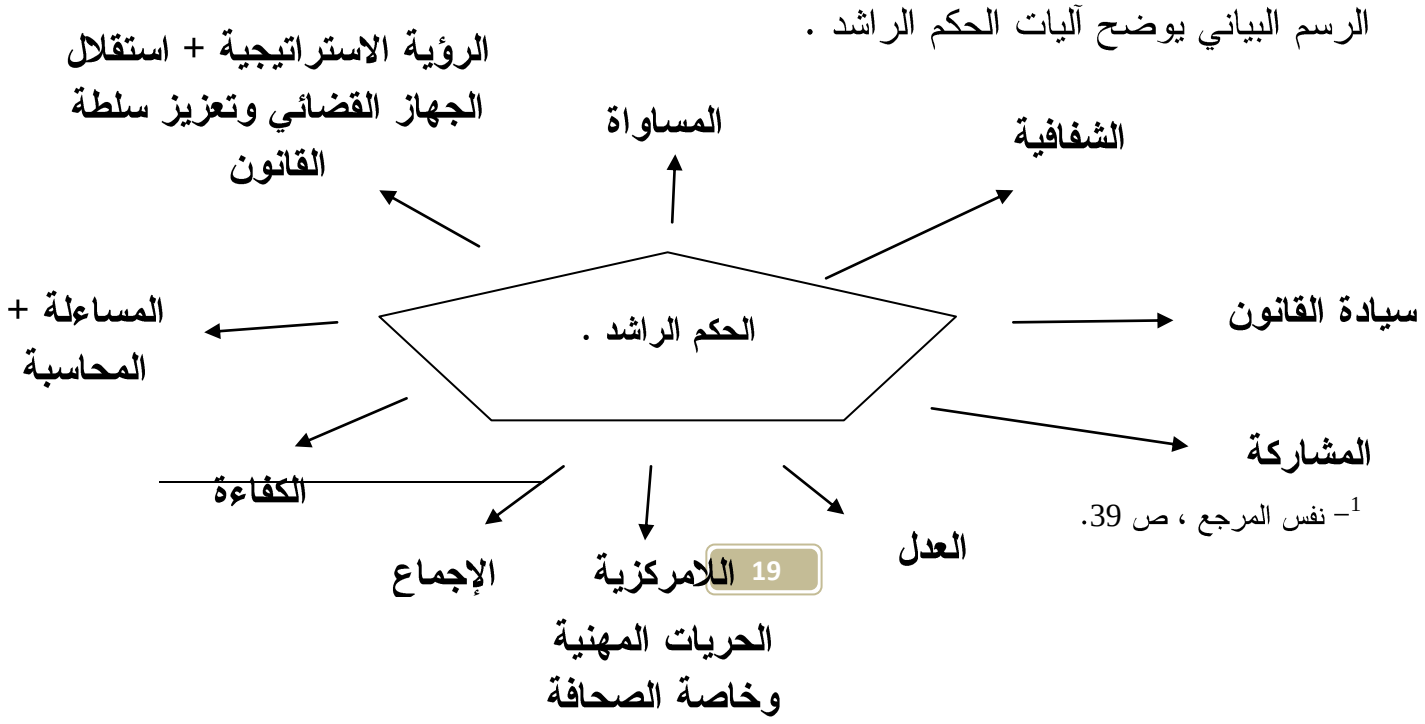


[1]– نفس المرجع ، ص 39.

**الشكل رقم 3:**[1]

**المطلب الثالث : معايير وأبعاد الحكم الراشد .**

وضع برنامج للأمم المتحدة الإنمائي وبعض الدراسات المتخصصة لمعايير الحكم الراشد كالتالي :

أ- حكم القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناء والالتزام به دون تقديم المصالح الخاصة على العامة.

ب- الاستقرار السياسي والاقتصادي .

ج – المشاركة .

[1]- عمراني كربوسة ،مرجع سابق الذكر ، ص 06.

د- الشفافية والمحاسبة : وهي حق الاطلاع للفرد والمنظمات بالقرارات التي تصدرها الدولة ومبرراتها ومحاسبتها حول كرق استخدامها السلطة .

هـ- حسن الاستجابة .

و – التوافق .

ي – المساواة في تكافؤ الفرص .

– الاستخدام الراشد والعقلاني للموارد الاقتصادية والبشرية .

– العدالة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع .

– الرؤية الإستراتيجية .

– مكافحة الفساد [1].

**أبعاد الحكم الراشد :**

إن الحكم الراشد باعتباره ممارسة سياسية واقتصادية واجتماعية يتضمن ميكانزمات وعمليات وعلاقات ومؤسسات يحقق من خلالها المواطنون مصالحهم ، ويمارسون حقوقهم والتزاماتهم ويحلون خلافاتهم ، كل هذا يقود إلى التساؤل عن أبعاد الحكم الراشد السياسية والاقتصادية وكذا الاجتماعية والتقنية [2]

**أ – البعد السياسي :**

وهو مرتبط بطبيعة السلطة السياسية وطبيعة تمثيلها ويمكن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا في تجسيد الحكم الراشد ،ومن خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة مفتوحة لكل المواطنين مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون

[1] –Sous la direction du Professeur Mohamed Bousoltane ,Op , cit , p 33.

[2]– بن عبد العزيز خيرة ، : دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري ، مجلة المفكر ،مرجع سابق الذكر ، ص324.

وهيئة برلمانية مسولة لها من الإمكانيات ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن.

**ب – البعد التقني :**

مرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها ، وتعتبر جوهر الرشادة ، التيس تقوم على عنصرين : الرشادة الإدارية ، والوظيف العمومي ، وهو ما يقتضي أن الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية والمالية ،ويكون الموظفين لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم ،ويكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة [1].

**ج– البعد الاقتصادي والاجتماعي :**

الذي يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج والسلع والخدمات على أفراد المجتمع ، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين ، من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية ، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة [2].

**المبحث الثاني :** التأصيل النظري لمفهوم التنمية المستدامة .

**المطلب الأول :** ماهية التنمية المستدامة .

**مفهوم التنمية المستدامة .**

أصبح مصطلح التنمية المستدامة شائع الاستعمال على يد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ( لجنة بورتلاند ) في عام 1987 حيث دعت اللجنة إلى التنمية التي تلبي

[1]– مسالي نسيمة ، الحكم الراشد والتنمية المستدامة في المغرب العربي ، Pdf، أفريل 2015 ، ص 04.
[2]– مسالي نسيمة ، مرجع سابق الذكر ، ص 05.

احتياجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطر احتياجات أجيال المستقبل ، فقد أبرز ( تحقيقهما ) تقريرها الحاجة إلى معالجة الاحتياجات الإنمائية والبيئية ي وقت واحد .

وقد ظهر مصطلح التنمية بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا ( التي كانت عبارة عن مستعمرات ) ،وتعني إحداث تغييرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتكون ف مستوى تطلعات هذه الشعوب وبمعنى آخر : " التنمية الاقتصادية هي عملية هادفة إلى القضاء على التخلف وتطير مختلف فروع الاقتصاد الوطني عبر الاستفادة من أحد الوسائل التكنولوجية واستخدامها في شتى الميادين الإنتاجية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية [1].

والتنمية كذلك هي تلك العملية متعددة الأبعاد التي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية السلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما [2].

أما المستدامة فتعني دائمة حاضرا ومستقبلا .

إلا أن مؤتمر ريودي جانيرو لسنة 1992 سلط عليها الضوء بصورة واضحة ، حيث أن المبدأين الثالث والرابع الذي خرج به المؤتمر يعرف التنمية المستدامة بأنها : " ضرورة إنجاز الحق في التنمية على نحو متساوي والحاجات التنمية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل " ، كما أنه أشار : ( لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ، ولا يمكن التفكير بمعزل عنها ) [3] .

**تعريف التنمية المستدامة :**

[1]– خبابة عبد الله ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة ، دار الجامعة الجديدة ،(الإسكندرية 2013) ، ص 116.

[2]– قيس المؤمن وآخرون ، التنمية الإارية ، دار زهران للنشر ، ( الأردن ،1997) ، ص 09.

[3]– خبابة عبد الله ، مرجع سابق الذكر ، ص 117.

تعددت تعريفات التنمية المستدامة حسب الرؤى المختلفة ، فالبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كرؤية أخلاقية تتناسب والنظام العالمي الجديد ، والبعض ينظر إليها كنموذج تنموي بديل عن النموذج الصناعي الرأسمالي أو ربما أسلوبا لإصلاح أخطاء وتعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة ، وهناك من يتعامل مع التنمية المستدامة كقضية إدارية وفنية بحتة لاستغلال الموارد ، وقوام التنمية المستدامة عامة هو الإنسان المسؤول وعامل الأمانة ،والطبيعة أو المحيط الحيوي للموارد والتكنولوجيا بما تحمله من أضرار للبيئة ،وقد حاول تقرير الموارد العالمية الذي نشر سنة 1992 توزيع التعريفات المتعددة للتنمية المستدامة إلى أربع مجموعات هي كالتالي [1]:

**1- التعريف الاقتصادي :**

بالنسبة للدول الصناعية في الشمال : فإن التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية ،وإجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة واقتناعها بتصدير نموذجا تنمويا صناعيا عالميا ، أما بالنسبة للتنمية المستدامة عند الدول الفقيرة تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا في الجنوب .

**2- أما التعريفات على الصعيد الاجتماعي والإنساني :**

فإن التنمية المستدامة تسعى إلى الاستقرار في النمو السكاني ، ووفق تدفق الأفراد على المدن وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف ، وتح قيق أكبر قدر من المشاركة للتنمية في التخطيط للتنمية [2].

**3- التعريف البيئي :**

[1]-عبد العزيز قاسم محارب،التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي،دار الجامعة الجديدة (الإسكندرية 2011)،ص161-166.

[2]- عماد الدين عدلي ، ورقة عمل حول : " التنمية المستدامة للصحاري " ، الشبكة العربية للبيئة والتنمية ( رائد) ، المكتب العربي للشباب والبيئة، ص 09. إعداد محمد السيد جميل .

على الصعيد البيئي ،فإن التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية .

**4 – التعريف التقني والإداري:**

على هذا الصعيد إن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي لا تؤدي إلى دفع درجة حرارة سطح الأرض أو تضر بالأوزون .

من التعريفات السابقة نستنتج أن :

– التنمية المستدامة هي المبدأ القائل بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن لا تدمر البيئة، وأن تتم عملية التمنية ضمن حدود إمكانات العناصر البيئية ،وضمن الأطر التي يضعها علم البيئة بمعناه الواسع وذلك من خلال دراسة وفهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان ونشاطاته المختلفة وبين البيئة التي يعيش فيها ، ويحكمها من قوانين فيزيائية وكيميائية ،كما تهدف التنمية المستدامة إلى تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بالقدرة عل ى تللبية احتياجات المستقبل ،وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على أن الاهتمام بالبيئة وما تحتويه من موارد طبيعية هو أساس التنمية الاقتصادية والصحية والثقافية وغيرها [1].

**المطلب الثاني : مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة .**

شمل الإعلان العالمي الإستراتيجي مجموعة من المبادئ للتنمية المستدامة وهي :

**1– عدالة التوزيع :**

[1]– عبد العزيز قاسم محارب،التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي ، مرجع سابق الذكر ، ص 168.

تقسيم التكلفة والعائد للموارد بالعدل بين المجتمعات ،وبين الشرائح المختلفة داخل المجتمع الواحد وبين جيلنا والأجيال القادمة ، وخفض هذه الخيرة بحيث لا يكون على حسابها .

**2- التمكين والمشاركة :**

أي تمكين السكان أو البشر من إدراك إمكانياتهم وإشباع احتياجاتهم من خلال مشاركة الفئات المستهدفة في جميع مراحل التنمية وتشجيع الفئات المستهدفة على :

- تنظيم العمل بشكل جماعي : وكمشاركين في اتخاذ القرارات الخاصة بالتنمية .

- المخطط : يشارك في عملية التنمية مع الفئات المستهدفة ولا ينتهي دوره عند التخطيط أو التنفيذ .

**3- تغيير السلوكات الفردية والمجتمعية :**

وذلك لملائمة احتياجات التنمية المستدامة ،ومن خلال مراجعة القيم والسلوكات الخاصة بالإفراد والمجتمع وخاصة الاستهلاكية ودعم الأفراد والمؤسسات التي تعمل على توجيه الاستثمارات والمشروعات في اتجاه التنمية المستدامة .

**4- احترام الثقافات المحلية :**

يجب أن تتلائم والمجتمع المحلي ونظمه وتاريخه وأن تسفر عن تكوين ما لا يطلق عليه التلوث الاجتماعي من خلال أفكار تنموية غير ملائمة للموقع وثقافة أو استخدام التكنولوجيا غير متوافقة وواقع هذا المجتمع [1].

**أبعاد التنمية المستدامة :**

[1]- د / أحمد حسين الشافعي ، التنمية المستدامة ، دار الوفاء لدنيا وطباعة والنشر ( الإسكندرية ، ط 01 ، 2012 ) ، ص 13.

بالإضافة إلى التنمية تمثل الجانب البيئي فهي كذلك تمثل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فالتنمية بأبعادها الثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد ،وتوصف هذه الأبعاد أنها : مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ويمكن التعامل معها على أنها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة ، ويمكن تحديد هذه الأبعاد فيما يلي [1]

**أ – البعد الاقتصادي :**

هي إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان الاقتصاد الهيكل الاقتصادي وهذه الإجراءات تهدف إلى زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيق بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد ، فالتنمية المستدامة تطلب الحد من التفاوت المتنامي في الدخل ، وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية وتحسين فرص التعليم وغيرها من الخدمات .

**ب – البعد الاجتماعي :**

تحقق تقدم كبير في سبيل الحد من النمو المطرد للسكان ، إذ أن النمو السريع للسكان يفرض ضغوطات حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات ،وتعني التنمية الريفية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن وكذلك تنمية الموارد البشرية من خلال تحسين التعليم والخدمات الصحية [2].

**البعد البيئي :**

حددها Pget في نقاط تتمثل في :

– العلاقة التبادلية بين البيئة والإنسان .

– الإنسان يعتمد على المحيط الحيوي والعكس بهدف الاتزان و الاستقرار .

[1]– عثمان محمد غنيم ، ماجد أحمد أبو زفط ، التنمية المستدامة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ) ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، (الأردن، ط01 ، 2007) ، ص 39.

[2]– د / أحمد حسين الشافعي ، التنمية المستدامة ، مرجع سابق الذكر ، ص 17.

- يلتزم الإنسان أخلاقيا تجاه المجتمع الحيوي ككل بقدر التزامه بالأشياء الخاصة .

- هذا الالتزام يعبر عن حقوق الحياة غير الإنسانية والعناصر غير الحية في البيئة .

- الإدراك للوصول إلى مجموعة من المبادئ والي بدورها تمثل دليلا لحركة التنمية في المجتمع وتكون مستمدة م سلوك الأنظمة الحيوية [1].

**الشكل رقم 03 : تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة .**

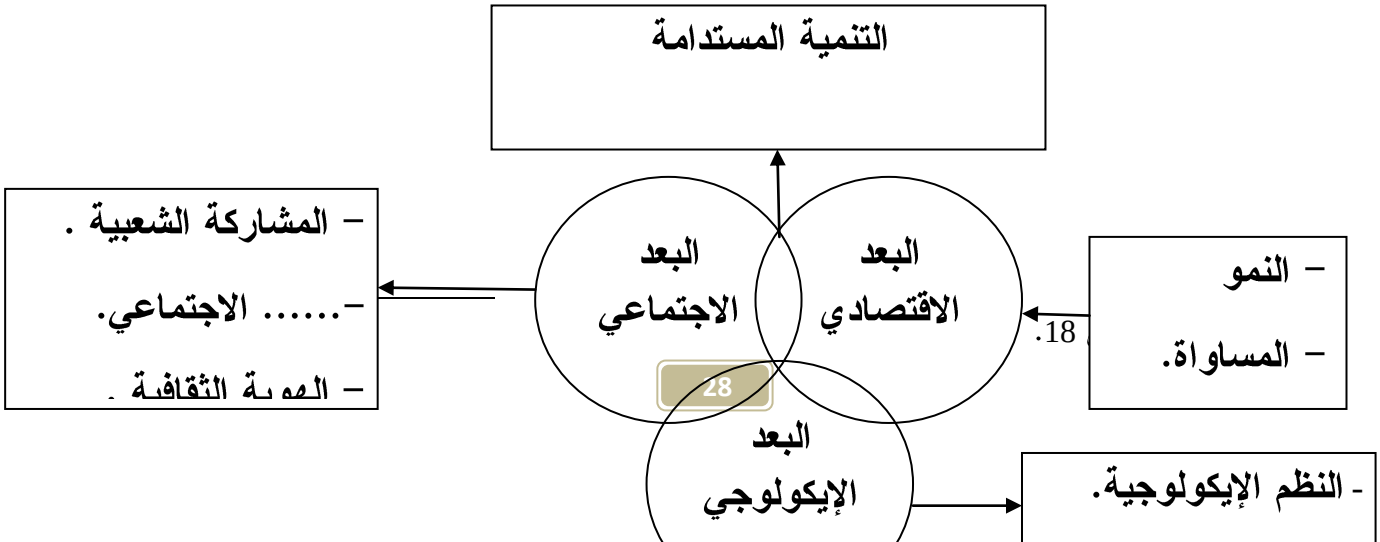

**المطلب الثالث : خصائص وأهداف التنمية المستدامة .**

**1- خصائص التنمية المستدامة :**

التنمية المستدامة مفهوم مرتبط بالتوفيق بين البيئة والتنمية ،بحيث يتم مراعاة الجوانب البيئية وأخذها في الاعتبار لدى اتخاذ قرارات التنمية نوهي تنمية إنسانية بالدرجة الأولى ، غايتها الإنسان وتأهيله دينيا وتعليميا وثقافيا وصحيا وتلبية حاجاته الأساسية وتحقيق قيم الحرية والمساواة والعدالة داخل المجتمع .

وتحدد خصائص التنمية المستدامة في الجوانب التالية :

**1- التمركز حول البيئة :**

يتم التركيز على ارتباط التنمية بالبيئة ، حيث تؤخذ التكاليف البيئية في الاعتبار ضمن عنصر تكاليف المشروع .

**2- ذات البعد القومي :**

تتطلب التنمية المستدامة بعدا استراتيجيا لارتباطها بالبشر والموارد النامية والتلوث الذي لا يعرف الحدود السياسية بين الدول فينتقل عبر الماء والهواء والكائنات الحية .

**3- الاهتمام بنوعية الإنسان Quality of Chife:**

فالتنمية المستدامة تنمية إنسانية بالدرجة الأولى تهتم بالارتقاء بالإنسان من كافة الجوانب التي تحقق سعادته الحقيقية في دنياه وأخراه .

**4- تنمية متوازنة :**

توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة بنفس الوقت ، بما يكفل تحقيق التوازن بين أنشطة الإنسان والبيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتحسين فرص حياة الإنسان في حاضره ومستقبله [1].

**5- ذات بعد زمني بالأساس :**

فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة ، وتعتمد على تقدير إمكانات الحاضر ،ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات .

**6- ترعى تلبية الاحتياجات القادمة :**

[1]- عبد العزيز قاسم محارب،التنمية المستدامة ، مرجع سابق الذكر ، ص 184 – 182 .

التنمية في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض .

**7- تنمية متكاملة :**

تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد ،والاحتياجات والاستثمارات والاختيار التكنولوجي ،ويجعلها تعمل بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة [1].

**أهداف وغايات التنمية المستدامة :**

**1- أهداف التنمية المستدامة :**

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال تطبيق آلياتها ومحتوياتها ومن بين الأهداف يمكن ذكر :

**أ- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان :**

تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط والتنفيذ للسياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع ، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية ، النمو ، و ليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي .

**ب – احترام البيئة الطبيعية :**

التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل والنظم الطبيعية ومحتوياتها على أساس حياة الإنسان ،وبالتالي هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المتخلفة وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام .

**ج – تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة :**

[1]- أحمد عبد الفتاح ياغي ، التنمية المستدامة والمجتمع النامي ( في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة ) ، المكتب الجامعي الجديد، (صنعاء ، 2013) ، ص 92.

وذلك بتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة [1].

**د- تحقيق الاستغلال والاستخدام العقلاني للموارد :**

وهنا تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد على أنها محدودة ،لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها ،وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني .

**هـ- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع :**

تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع ،وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي ،وكيفية استخدام المتاح والجديد منها .

**و – إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع :**

وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفصيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية .

**ز – تحقيق نمو اقتصادي تقني :**

هذا المنهج يكفل المحافظة على نمو اقتصادي ويحقق للدول النامية نموا وتطورا بمساواة وعدالة مع الدول المتقدمة ،وذلك بالحفاظ على الرأسمال الطبيعي ( الموارد الطبيعية والبيئية ) .

[1]– عثمان محمد غنيم، ماجد أحمد أبو زفط ، التنمية المستدامة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ) مرجع سابق الذكر ، ص 28 – 29.

## المبحث الثالث : طبيعة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة .

### المطلب الأول : علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة .

في ظل التطورات الكبيرة والمستمرة التي شهدها مختلف أدبيات التنمية ،توصلت مختلف الدراسات المعاصرة إلى إمكانية حصر الشروط السياسية ،حيث تم إعداد توجيه دراسات التنمية نحو ممارسات جديدة تؤكد على صلاحية مجموعة من القيم والآليات الصالحة للتطبيق على كافة المجتمعات بدون تمييز ،بحيث يقوم الالتزام بالضرورة إلى حسن الحكم أو الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع (الحكم الر اشد) ، والذي يرتبط بدوره بكل من الشفافية وتوسيع نطاق المساءلة ،وعلى هذا النحو برزت مفاهيم حسن الحكم والشفافية والمساءلة ، كشروط أساسية للتنمية في ظل مستجدات على الساحة

الدولية ، ويمكن من خلال علاقة الحاكمية الرشيدة بالتنمية المستدامة من خلال تحديد ماهية الحكم الراشد على أنها علاقة إدارة الحكم أو إدارة الدولة ضمن معايير الشفافية والمشاركة والمحاسبة لكافة الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية والمالية في الدولة لغرض التنمية ضمن نطاق احترام سيادة القانون ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان [1].

ونستخلص من هذه الشروحات والمفاهيم أن الحكم الراشد مرتبط ارتباطا وثيقا وهو ضروري لإتمام عملية التنمية وخصوصا التنمية المستدامة ،ويمكن أن نحدد عناصر الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية من خلال المرتكزات :

– ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل بكافة فئات المجتمع وتعتمد أساس المحاسبة لأي حكومة .

– احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص .

حسب اعتقادي، هناك علاقة وثيقة بين التنمية والحكم الصالح والديمقراطية، لكن مثل هذه العلاقة ليست حصرية أو إجبارية ، فقد يكون هناك حكم غير ديمقراطي لكن إدارته وسلوكه أقرب إلى الحكم الصالح ، وبالطبع فإن كل نظام ديمقراطي لابد أن يشتبك مع موضوعة الحكم الصالح خصوصاً في مسألة المساواة والمساءلة والشفافية.

– التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفصيل دورها في الحياة العامة .

– احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام المحاكم المختصة وقضاة مستقلون .

– إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة الصارمة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، و أن تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية نعرف بقدرتها على التعامل

[1]– مسالي نسيمة ، الحكم الراشد والتنمية المستدامة في المغرب العربي، مرجع سابق الذكر ، ص 14 – 15.

مع قضايا إدارة أممال الدول ومواردها بكل احتراف ومهنية عالية ،وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتها .

– اعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الراشد [1].

**المطلب الثاني :مؤشرات الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة .**

إن مؤشرات التنمية الإنسانية تكمن في ترسيخ قدرات الناس وخياراتهم والتعاون لتحقيق التنمية وعدالة التوزيع الاستدامة ،أي التواصل في العيش الكريم والأمان الشخصي دون خوف أو تهديد ،كما تذهب بعض التقارير التنموية إلى إضافة الحرية والحق في اكتساب المعرفة والشفافية وتمكين المرأة باعتبارها مؤشرات نوعية لا تتحقق إلا بوجود نظام إدارة حاشد يضع السياسات ويسعى لتطبيقها .

إن قضايا التنمية المستدامة تتطلب الاعتراف للفرد بحقوقه وتمكينه من المشاركة الجادة والفاعلة في أمور حياته .

كم ا تعرف الحريات والإصلاح السياسي بأنها عمل مكمل وداعم للإصلاح الاقتصادي والتنمية بشكل عام ، وليس معرقلا لها كما أن اقتصاد السوق لا يكتمل إلا مع الديمقراطية والحرية السياسية .

ومن جهة أخرى فيوجب علة الحكم الراشد التأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين حياة السكان ،وهذه المؤشرات تتعدى الجوانب المادية ليندرج فيها العلم والصحة والثقافة والكرامة الإنسانية والمشاركة [1].

[1]– عمراني كربوسة ،مرجع سابق الذكر ، ص 07.

وبالتالي يمكننا استنتاج دور ومؤشرات الحكم الراشد لتحقيق التنمية فيما يلي :

**أولا : من الجانب الاقتصادي .**

1 – يساهم في زيادة دخل الفرد السكاني بثلاث مرات تقريبا في المدى الطويل Kبحيث يخفض معدلات وفيات الرضع بحوالي الثلثين ، ويقوم بتنمية معدل محو الأمية من 15% إلى 25.%.

2– يساهم كذلك في مجالي تنا فسية البلد وتوزيع المداخيل فتشير البحوث إلى أن الفساد هو ضريبة تفرض على المستثمرين الأجانب وفي العديد من البلدان النامية يشكل الفساد ضريبة تنازلية معروضة على الأمر أيضا ، بحيث تدفع العائلات ذات الدخل الأدنى حصة غير متوازنة من مداخيلها في شكل رشاوى للوصول إلى الخدمات العامة (مقارنة بالأسر ذات الدخل الأعلى ) .

3– يساهم في معدل الاستثمار ومعدل النمو : يبين تحلي الإصلاحات التي غطاها تقرير ممارسة أنشطة العمال على مدى ست سنوات أن تخفيض الوقت اللازم لتأسيس الشركات بواقع عشر أيام في البلدان الفقيرة ذات الحكم الراشد نسبيا يرتبط بتحقيق زيادة نسبة 0,4% في معدل النمو و 0‘27% في معدل الاستثمار [2].

**ثانيا : من الجانب الاجتماعي والسياسي .**

**1– الأمان الشخصي :**

ويتضمن حق في الحياة بعيدا عن التهديد والأمراض والتهجير والقمع .

---

[1]– محمد بوبوش , مجلة " الدولية " ، محور العدد : الحكامة الجيدة ، الديمقراطية وحقوق الإنسان " العدد 03 ، 2007 ، ص 11 –12 . .

[2]– يختار عبد القادر ، وعبد الرحمان عبد القادر ، "مداخلة مقدمة في إطار : " المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي ، بعنوان : دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادي " " ،جامعة وهران ( الجزائر 2011) ، ص 7 – 8 .

**2- التعاون :**

يتضمن مفهوم الانتماء والاندماج والتضمينية لمصدر إشباع ذاتي فردي لأن التعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري .

**3- العدالة في التوزيع :**

وتشمل الإمكانيات والفرص وليس فقط الدخل .

4- إتباع قدرات المواطنين وخياراتهم وإمكانية ممارساتهم لحرية الاختيار بعيدا عن الجوع والحرمان ومشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم وتؤثر فيهم .

**5- الاستدامة :**

تتضمن القدرة على تلبية حاجيات الجيل الحالي دون التأثير سلبا في حياة الأجيال اللاحقة وحقها في العيش الكريم[1].

**المطلب الثالث : المعوقات والتحديات الرئيسية للتنمية المستدامة في ظل الحم الراشد .**

يوجد العديد من المعوقات التي واجهت العديد من الدول في تبني خطط وببرامج التنمية المستدامة ونذكر من أهمها :

1- الفقر وتراكم الديون : التي تستنزف أكثر من نصف الدخل القومي لمعظم الدول النامية .

2- الحروب الداخلية وانعدام الاستقرار : غياب الأمن وسباق التسلح ،مما يؤدي إلى استنزاف أموال هائلة [2].

---

[1]- موقع إلكتروني :

http://pachodo.org/lateat-menus-

[2]- مؤتمر القمة العالمي ، المجلس الأعلى للتعليم قطر : "التنمية المستدامة " ، (جوهانسبرغ ،2002) ، ص 65.

3- تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول لنامية .

4- عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية : اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها .

5- نقص الخبرات اللازمة لدى الدول الإسلامية لتتمكن من الإيفاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية ومشاركة المجتمع الدولي في جهود الرامية لوضع حلول لهذه القضايا [1].

6- تدني الأوضاع الاقتصادية ، وانتشار البطالة وضعف التنمية الاقتصادية وهجرة أكثر من 900 مليار دولار من الدول العربية إلى بنوك دول أجنبية .

7- النمو السكاني الكبير والذي يزيد على 03% سنويا أي أكثر من 11 مليون نسمة حيث تلتهم كل جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية [2].

إستنتاجات الفصل الثاني

ترتبط التنمية المستدامة والحكم الراشد شكل مترابط ومتكامل ، فلا يمكن أن تتخيل وجود تنمية مستدامة بمعنى طويلة الأمد تلبي حاجيات المجتمع بشكل عادل ومتساوي مستمر على مر العصور والأجيال الحاضرة والمستقبلية ، تكون دائمة ملمة بجميع الجوانب دون وجود دولة قانون أو بالأحرى دون وجود نظام حكم راشد وسليم تحركه آليات وقواعد تحفظ الحقوق السياسة والاجتماعية والاقتصادية ومكافحة ما يقف عائق يحول دون تحقيق سعادته .

[1]- رحمانية سعيدة ، مشاركة في ملتقى تحليل الواقع الجزائري عنوانها : "مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الحكم الراشد " ، جامعة منتوري، قسنطينة ، ص 13.

[2]- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ،مرجع سابق الذكر ، ص 66.

# الفصل الثاني : الحكم الراشد و مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر _دراسة تقيمية _ 2014/1999

## المبحث الأول : الحكامة الراشدة في الجزائر

منذ عقدين طرأ تطور على مفهوم الحكامة الراشدة و أصبح يعني حكم تقوم به قيادات سياسية منتخبة وأطر إدارية كفأة لتحسين نوعية حياة المواطنين و تحقيق رفاهيتهم، و ذلك برضاهم و عبر مشاركتهم و دعمهم.

### المطلب الأول: الإصلاحات السياسية كدعامة لترشيد الحكم في الجزائر

سارع النظام في الجزائر إلى الإعلان عن مبادرة الإصلاحات السياسية في شهر أفريل 2011 كاستجابة للتحولات المحلية و الإقليمية، اثر هبوب رياح الربيع العربي و تزايد الحركات الاحتجاجية المنادية بتبني إصلاحات جذرية، هذا بالإضافة إلى المطالب المتكررة لمختلف الفئات السياسية بضرورة إحداث تغيير على المستوى السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، حيث تم تبني مبادرة الإصلاحات السياسية و بأمر من رئيس الجمهورية شخصيا وذلك في خطابه المتلفز الموجه للأمة يوم 15 أفريل 2011، و قد مست هذه المبادرة مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الإعلامية، و شكل رئيس الجمهورية هيئة مشاورات سياسية تتولى إدارة الحوار مع مختلف الفواعل و القوى السياسية، حول مقترحات العملية الإصلاحية و أسند رئاسة هذه الهيئة إلى رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح رفقة مستشارين في رئاسة الجمهوري، و قد تم عقد العديد من اللقاءات و النقاشات مع مختلف القوى السياسية و فواعل المجتمع خلال مدة شهر كامل امتد من 21 ماي 2011 إلى غاية 21 جوان من نفس السنة ، جرت خلالها مناقشات حول التعديل الدستوري المرتقب، و تمت إعادة النظر في جملة من القوانين وثيقة الصلة بالحياة السياسية، حيث تم تعديل القانون المتعلق بالأحزاب السياسية، و قانون الانتخابات، قانون الإعلام، قانون الجمعيات، قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، قانون تنافي العهدة البرلمانية، و يرى النظام السياسي في هذا مبادرة تدخل صمن استكمال بناء الدولة الجزائرية.[1]

[1] بوحنية قوي .بوطيب بن ناصر, مساهمة الإصلاحات السياسية في بناء الحكم الراشد في الجزائر,المجلة الإفريقية للعلوم السياسية ,الأربعاء 30 أبريل 2014 ,17:46 أنظر المقال على: http://www.maspolitiques.com/mas/index.

- **بعض الإصلاحات التي باشرها النظام:**

1_رفع حالة الطوارئ، بعد فرضها عام 1992 (علما أن حظر المظاهرات في العاصمة لا يزال ساري المفعول)[1]. سبق خطاب رئيس الجمهورية و إعلانه مشروعه الإصلاح السياسي , دعوته الحكومة الجزائرية مطلع شهر أفريل 2011 إلى إلغاء حالة الطوارئ في البلاد و تعويضه بقانون مكافحة الإرهاب , لإتاحة الفرصة لتظاهر السلمي للمواطنين و إلغاء كل مظاهر التضييق السلطوي.[2]

2_قانون جديد للأحزاب السياسية سمح لحوالي عشرين تشكيلا سياسيا من رؤية النور .

3_زيادة ملموسة في تمثيلية النساء في المجالس المنتخبة، وهو ما لوحظ في الانتخابات البلدية والتشريعية لسنة 2012.

4 _قانون الإعلام، أي القانون السمعي-البصري، الذي أنهى احتكار الدولة لهذا القطاع.[3] أعلن رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة _ضمن حزمة القرارت التي قررها_ عن فتح المجال أمام إنشاء القنوات التلفزيونية و الإذاعات الخاصة , بعد أن تمسك منذ توليه السلطة سنة1999 بضرورة بقاء مجال الإعلام السمعي و البصري حكرا على الدولة .[4]

5_قانون تنافي العهدة البرلمانية 12-02: من مخرجات الممارسة الانتخابية في الجزائر ظهور طبقة جديدة من المنتخبين الذين يستغلون عهداتهم لتحقيق مآرب و مكاسب شخصية، و بالرغم من تنصيص قانون الانتخابات على عدد من حالات التنافي إلا أن ذلك لم يكن كافيا، فتم إصدار هذا القانون لتحديد حالات التنافي بدقة و تجعل العهدة الانتخابية مسؤولية و تكليف، حيث تم ضبطها و التوسيع فيها.

6- قانون الجمعيات 12-06: جاء هذا القانون لإعادة هيكلة الحركة الجمعوية في الجزائر (المجتمع المدني)، حيث جاء أكثر صرامة و شدة من القانون 90-31 حيث فصل الجمعيات غن باقي فواعل الحياة السياسية، كما حدد مصادر تمويل الجمعيات في المادة 29 منه، و

---

[2] عصام بن الشيخ , تقييم حالة:" الإصلاح السياسية في الجزائر مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب" , المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية , الدوحة ,2011, ص 4 .

[3] مجلة "جون أفريك" بوابة أفريقيا الإخبارية, جزائر بوتفليقة (2014/1999), 11ابريل 2014, مقال منشور على الموقع: www.afrigatenews.net

[4] عبد القادر عبد العالي , تقييم حالة:" الإصلاحات السياسية و نتائجها المحتملة بعد الإنتخابات التشريعية في الجزائر", المركز العربي للأبحاث و الدراسات الدوحة , قطر , ماي 2012, ص ص 3.4

طرائق اعتمادها على المستويات المحلية، الجهوية، الوطنية، و دعا هذا القانون في جوهره إلى إعادة بعث العمل الجمعوي.[1]

**الفرع الأول : مبدأ الفصل بين السلطات في الدستور الجزائري:**

إن مبدأ الفصل بين السلطات هو توزيع وظائف الدولة على هيئات منفصلة تستقل كل منها عن الأخرى في مباشرة وظيفتها ، بحيث يتحقق داخل الدولة سلطة تشريعية تتمثل في وظيفة وضع القوانين ، وسلطة تنفيذية تتمثل في مهمة تنفيذ القوانين ، وسلطة قضائية تتمثل في مهمة الفصل في النزاعات والخصومات.

غير أنه لا يجب أن يفهم من مبدأ الفصل بين السلطات بأن كل سلطة مستقلة عن السلطة الأخرى تمام الإستقلال بحيث تكون كل منها بمعزل تام عن الأخرى وإنما المقصود بهذا المبدأ هو دعم تركيز سلطات الدولة وتجميعها في يد هيئة واحدة بل توزيعها على هيئات منفصلة ومتساوية بحيث لا يمنع هذا التوزيع والإتصال من تعاون ورقابة كل هيئة مع الأخرى.

الدستور الجزائري لسنة 1996 (1996/11/28 ) نص في المادة 98 منه على أنه يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وله السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه.

أما المادتان 70 و 71 فنصتا على أنه يجسد رئيس الجمهورية رئيس الدولة وحدة الأمة وهو حامي الدستور وينتخب عن طريق الإقتراع العام المباشر والسري.

أما المواد (138، 139 ، 140 ، 141، 147، 148 ...) من الدستور فتنص على أن السلطة القضائية مستقلة وتمارس في إطار القانون وأنها هي الحامية لحريات وحقوق المواطنين وتقوم على أساس المساواة وتصدر أحكامها بإسم الشعب وأن القاضي لا يخضع إلا للقانون وهو محمي من أشكال الضغوط والتدخلات التي قد تضر بأداء مهمته أو تمس نزاهته في إصدار الأحكام.

[1] بوحنية قوي, بوطيب بن ناصر, مرجع سابق الذكر .

خلاصة القول أن الدستور الجزائري 1996 أخذ بمبدأ الفصل بين السلطات وقد خصص الفصل الأول من الباب الثاني للسلطة التنفيذية 28 مادة أما الفصل الثاني فقد خصصه للسلطة التشريعية 40 مادة أما الفصل الثالث فقد خصصه للسلطة القضائية 21 مادة ، وقد أقر التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كما أقر الرقابة المتبادلة بينهما ويظهر ذلك في حق رئيس الجمهورية في حل المجلس الشعبي الوطني من جهة ، ورقابة البرلمان لعمل الحكومة وهو ما يعرف بالفصل المرن بين السلطات[1].

**أ.الفصل العضوي**

إذا كان الشائع في النظام البرلماني الذي يأخذ بلفصل المرن بين السلطات القائم على أساس التعاون والتأثير المتبادل، أن يكون لكل عضو منتخب في البرلمان واختير كوزير الحق في الجمع بين وظيفتي تولي شؤون الوزارة والعضوية في البرلمان، فإن دستور 1996 قد نص صراحة على مبدأ عدم الجمع بين المهام النيابية والمهام أو الوظائف الأخرى المادة 105، ولئن بقيت حالات التنافي مع المهمة البرلمانية غير محددة بدقة، إلا أن القانون العضوي الصادر سنة 2012 والمتعلق بحالات التنافي مع العهدة البرلمانية ، وضح هذا

الغموض،رغم بعض حالات التنافي كانت محددة مثلا من خلال المادة 119 من الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات التي كانت تنص على استخلاف النائب المنتخب لدى المجلس الدستوري أو المعين في وظيفة حكومية، ويظهر هنا التأثر الواضح بالدستور الفرنسي لسنة 1958.

**ب.الفصل الوظيفي**

يتجلى الفصل الوظيفي بين السلطات في دستو ر 1996 في تأكيده على اختصاص كل سلطة بوظيفتها بكل سيادة واستقلالية، فقد أكد الدستور على أن السلطة القضائية مستقلة، بل أن دستور 1996 أكد صراحة على أن هذه الاستقلالية تمارس في إطار القانون، كما أكدا على أن القاضي لا يخضع إلا للقانون وهو محمي من كل أشكال الضغوط والتدخلات والمناورات التي قد يكون من شأنها الإضرار بأداء مهمته أو المساس بنزاهة حكم.

كما أكد الدستوران على سيادة كل سلطة في ممارسة اختصاصاتها المحددة دستوريا، ومن ثم فقد أوكل للسلطة التشريعية ممارسة الوظيفة التشريعية بكل سيادة، حيث

[1] منتديات ستار تايمز ,منتدى الشؤون القانونية ,مواضيع المستشار الليبي: http://www.startimes.com/?t=34103490

أن البرلمان له السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه؛ كما يمارس وظيفته الرقابية على عمل الحكومة طبقا للقواعد والإجراءات المحددة في الدستور.

نقول هذا على الرغم من التراجع الذي عرفه دستور 1996 في هذا المجال، عندما أعاد لرئيس الجمهورية سلطة التشريع، من خلال التشريع بواسطة الأوامر، وهي[1] الصلاحية التي نزعها منه دستور1989؛ وفي مقابل ذلك خول الدستوران للسلطة التنفيذية صلاحيات هامة لممارسة الوظيفة التنفيذية دون تدخل من السلطة التشريعية إلا في حدود ما نصت عليه النصوص الدستورية.[2]

إن مظاهر الفصل العضوي والوظيفي التي ذكرناها سابقا لا تعني انعدام مجالات للتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بل أن هناك مجالات واسعة سواء للتعاون بين السلطتين أو حتى للتأثير فيما بينها . وأوضح بيان على ذلك هو مساهمة السلطة التنفيذية في التشريع سواء من خلال التشريع عن طريق الأوامر المخول لرئيس الجمهورية ، أو من خلال المبادرة بمشاريع القوانين التي يختص بها رئيس الحكومة، وفي مقابل ذلك يختص المجلس الشعبي الوطني بالموافقة على برنامج الحكومة قبل الشروع في تنفيذه ،كما يختص البرلمان بمناقشة قانون المالية والمصادقة عليه.

كما تمتلك السلطتين وسائل دستورية للتأثير على بعضهما البعض من خلال إقرار قاعدة توازن الرعب، حيث يمكن لرئيس الجمهورية حل المجلس الشعبي الوطني في مقابل المسئولية السياسية للحكومة أمامه سواء عن طريق سحب الثقة، أو من خلال التصويت على ملتمس رقابة ينصب على مسئولية الحكومة.

ويظهر التعاون أكثر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان ، ولعل الهدف من إنشاءها هو"التنسيق بين وظيفتين يؤديهما النظام السياسي وليس بين سلطتين مستقلتين في حاجة إلى إيجاد علاقة بينهما، ومن ثم فإن الهدف الأول لمثل هذه الوزارة ليس أن تكون بديلا لأي من الوظيفتين إنما عاملا مساعدا ليس فقط لانسجام العلاقة بينهما إنما لتطوير وترقية الأداء الوظيفي للنظام السياسي ككل".

---

[2] عمار عباس, القانون الدستوري الجزائري , مدونة منشور بعنوان :"مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الدستوري الجزائري", جامعة معسكر الجزائر ,9ابريل 2012,للإطلاع على فحوى المقال أنظر :
http://ammarabbes.blogspot.com/2012/04/blog-post_09.html

وعلى الرغم من كل ما سبق فإن الواقع العملي يب ين لنا التقارب الكبير الحاصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، خاصة عندما نرى بأن الحكومة في معظم الأحيان تكون نابعة من الأغلبية المشكلة للمجلس الشعبي الوطني، وفي حالة عدم إمكانية تحقق ذلك فتكون حكومة مشكلة من تحالف عدة أحزاب، ومن ثم تكون الحكومة هي حلقة الربط بين السلطتين.[1]

**الفرع الثاني : التعددية السياسية في الدستور الحالي**

إن الساحة السياسية الجزائرية تعرف إعادة هيكلة مستمرة لخريطة الأحزاب السياسية، إلاّ أنّ التعددية في حدّ ذاتها لم تجد بعد طريقها الصحيح، لأنّ "بعض الأطراف" في الدولة لم تتعوّد، من منطلق النزعة التسلّطية، على وجود هيكل سياسي آخر يزاحمها، والبعض الآخر، "خائف على تشتّت الوحدة الوطنية"، فيما يتّجه فريق آخر إلى المطالبة بالإسراع في تجسيد التعددية السياسية، ومبدأ التداول على السلطة. في هذا السياق صدر القانون العضوي الذي يحكم الأحزاب السياسية في 6 مارس 1997، فأعاد النظر في الإجراءات التنظيمية وشروط إنشاء الأحزاب السياسية، ولعلّ أبرزها منع توظيفها لعناصر الهوية الوطنية لأغراض سياسية.

وعلى الرغم من الحرية النّسبية التي تتمتع بها الأحزاب السياسية عند تأسيسها أو ممارسة نشاطها، فإنّ تدخّل الدولة، عن طريق وزارة الداخلية التي تمنح الاعتماد للأحزاب أو بواسطة وزارة العدل التي تقوم بمنعها من النشاط في حالة مخالفتها للقوانين، يثير النقاش حول حرية نشاط الأحزاب، وحياد الإدارة، وبسط نفوذها عليها، ولذلك كان من الأفضل إعطاء صلاحية اعتماد الأحزاب السياسية إلى "لجنة قانونية مستقلة" عن وزارة الداخلية لتدعيم الطابع الديمقراطي، وضمان الشفافية في اعتماد الأحزاب.

إلاّ أن التباطؤ في إعادة بناء مؤسسات الدولة، والتأخّر في إصلاح قانون الأحزاب لم يسمح لهذه الأخيرة، ولا للانتخابات التعددية، بإفراز نخب سياسية جديدة، حيث بقيت معظم هذه الأحزاب تدور في فلك السّلطة، ولم تفلح في تشكيل قوّة بديلة، بالإضافة إلى أنّها أصبحت "مجرد أوعية لأصحاب المصالح والمطامع الشخصية"، إلى درجة "أنّ الأحزاب الصغيرة باعت رؤوس القوائم للمرّشحين الذين لا علاقة لهم بها".

ويعود، في اعتقادنا، هذا الإخفاق الحزبي إلى الأسباب التالية:

[1] عمار عباس .نفس المرجع.

ـ هناك عدد كبير ومبالغ فيه من الأحزاب السياسية، وهذا ليس في صالح المعارضة بقدر ما يخدم الحزب الحاكم. فهذه "الفسيفساء" من الأحزاب، انعكست سلبا على حظوظ فوزها في الانتخابات، وعلى تمثيلها وتصويتها داخل البرلمان.

ـ تتميز معظم الأحزاب بغياب الممارسة الديمقراطية في داخلها، بحكم سيطرة عقلية "الزعامة" والجهوية الضيّقة والروابط العشائرية. هذا ما أسهم في خلق "أزمة داخلية" في العديد من الأحزاب، أدّت في النهاية إلى الانقسام في صفوفها وبروز صراعات بين القيادات التاريخية أو المؤسسّين و"الحركات التّصحيحية"، على غرار "حزب جبهة التحرير الوطني"، و"التجمع الوطني الديمقراطي"، و"حركة الإصلاح". وكنتيجة لغياب الديمقراطية في هذه الأحزاب وقيامها على "الشخصانية" و"التعصّب"، وبسبب الانقسامات [1]بداخلها، يعرف معظمها هجرة جماعية من صفوفها ونفور المواطنين لا سيما الشباب من الانخراط فيها، نظرا لإصابتهم بخيبة أمل.

ـ تفشي سلوكيات غير ديمقراطية بداخل الأحزاب السياسية، حيث أضحت "الشكارة" أحد المتغيّرات الأساسية لتصدّر القوائم الانتخابية، على حساب اعتبارات الجدارة والكفاءة. ويقود هذه العملية "البقارة"، وهم رجال أعمال ومقاولون لا علاقة لهم بالسياسة. كما يلاحظ عدم احترام الضوابط القانونية والأخلاقية من قبل العديد من الأحزاب، لا سيما بمناسبة عقد مؤتمراتها وتجديد هياكلها، وافتقادها إلى التنظيم والقدرة على التجنيد، وتنشيط الحملات الانتخابية، والتحكّم في أبجديات التسويق والاتصال السياسي. فمن غير المعقول إذاً أن تطالب هذه الأحزاب بالديمقراطية على مستوى السلطة السياسية، في حين أنّ سلوكياتها وممارساتها بداخل هياكلها، لا تمّت بصلة للديمقراطية.

تفتقر جّل الأحزاب السياسية إلى برامج أو أيديولوجية ورؤى واضحة حول مختلف القضايا الوطنية مثل السياسة الأمنية، والاستثمارات الأجنبية، والمنظومة التربوية، والبطالة، وأولويات التنمية وسبل معالجتها، كما يتميّز خطابها بالغموض والتشابه في المضمون.

ـ استمرار السّلطة في توظيف "حزب جبهة التحرير الوطني"، كرمز من الرموز التاريخية والوطنية، ما يعطي الانطباع أنّه "البديل الوحيد" ولا مجال للتعدّدية .

عموما تبقى التعددية الحزبية تعددية شكلية، ولا ترقى إلى درجة تكريس مبدأ "التداول على السلطة"، وتحوّلت معظم هذه الأحزاب إلى "أحزاب شكلانية" و"مناسباتية"، تدور في محيط

---

[1] 17 سبتمبر 2015, للإطلاع على الموضوع أنظر الموقع التالي: http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=629
[1] مرازقة عبد الغفور ," الإصلاحات السياسية في الجزائر تحديات و أفاق",مجلة الأهرام الديمقراطية 18:07

السلطة، ولا تستجيب لتطلّعات المواطنين، هذا ما أسهم في تقزيم دورها وإضعافها أمام الرأي العام.

✓ **الانتخابات وسيلة لتجديد الشرعية:**

يعدّ حق الاقتراع العام الحّر مكسبا من مكاسب التحوّل الديمقراطي في الجزائر منذ بداية الإصلاحات السياسية في 1989، إذ تعبّر الانتخابات التعدّدية عن الانفتاح السياسي، وبناء مؤسسات ديمقراطية بعيدا عن الانقلابات والعنف. ونتساءل في هذا الصدد، هل أدّت الانتخابات التعدّدية في الجزائر إلى التداول السلمي على السّلطة، على مستوى المؤسسات المركزية والمحلية؟ وهل أفرزت نخبا سياسية جديدة؟ وما هي حقيقة المشهد الانتخابي؟

من خلال متابعتنا لمختلف الاستحقاقات منذ الإقرار بمبدأ التعدّدية الحزبية، نستخلص ما يلي:

ـ أن الانتخابات التعدّدية لم تؤد بعد إلى تغيير جذري على مستوى التركيبة الاجتماعية والسياسية للسّلطة، وبالتالي لم تفرز نخبا سياسية جديدة.

ـ أنّ الانتخابات لا تعكس في مجملها مشاركة شعبية واسعة باستثناء الانتخابات الرئاسية، الأمر الذي يدفع إلى القول إنّ العزوف الانتخابي هو تعبير عن يأس المواطنين من حدوث تغيير عبر آلية الانتخاب، ونتيجة مباشرة للتشكيك في نزاهة الانتخابات، حيث بلغت نسبة المشاركة 48.38 % خلال الانتخابات التشريعية التي جرت في 10 مايو 2012، ونسبة 42.84 % في الانتخابات المحلية التي نظّمت في 29 نوفمبر 2012.

ـ أنّ الانتخابات تحوّلت إلى مناسبة لتجديد شرعية المؤسسات القائمة على المستوى الداخلي وتجاه الرأي العام الدولي.

ـ أنّ نتائج مختلف الانتخابات في السنوات الأخيرة كرّست فوز قطبي النظام السياسي المشكّل من "حزب جبهة التحرير الوطني"، و" التجمع الوطني الديمقراطي"، وتقاسمهما المقاعد، وإبعاد أحزاب المعارضة، وهو مؤشّر على استمرار حالة الاحتقان التي تطبع المشهد السياسي .

ـ تراجع التيار السياسي الإسلامي في الجزائر، حيث أظهرت الانتخابات التشريعية والمحلية التي جرت في سنة 2012 إخفاق، و"نكسة" "تكتّل الجزائر الخضراء" الذي يضّم ثلاثة أحزاب إسلامية، هي "النهضة"، و"الإصلاح"، و"حركة مجتمع السلم"، وهي نتائج

مخالفة لكلّ التوّقعات بالنظر إلى التوّجه العام للانتخابات التي جرت في الوطن العربي بعد ثورات" الربيع العربي"، والتي حقق فيها "الإسلام السياسي" نجاحات معتبرة.[1]

✓ **قانون البلدية و الولاية 2011/2012:**

**الولاية**

1. **إن الولاية الجزائرية مؤسسة دستورية**

تنص المادة 15 من الدستور على أن: " الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية...."

تنص المادة 16 من الدستور على أن: " يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية ".

2. **إن الولاية الجزائرية جماعة إقليمية لا مركزية**

طبقا لنص المادة الأولى من القانون رقم 12 - 07 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433الموافق21 فبراير سنة 2012 المتعلق بالولاية، الولاية جماعة إقليمية تنشأ بموجب القانون و دائرة إدارية غير ممركزة للدولة.

**المادّة الأولى**: «الولاية هي **الجماعة الإقليمية للدولة** وتتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة.

وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة..... وتحدث **بموجب القانون"** .[2]

طبقا لنص المادة التاسعة من القانون 12 - 07 المؤرخ في 21 فبراير2012 المتعلق بالولاية ، للولاية إقليم.[3]

**المادة9 :** "للولاية اسم و**إقليم** ومقر رئيسي".

طبقا لنص المادة الثانية عشر من القانون 12 - 07 المؤرخ في 21 فبراير2012 المتعلق بالولاية، للولاية هيئة مداولة تنتخب بالاقتراع العام.

**المادة 12:**" للولاية مجلس منتخب عن طريق الاقتراع العام ويدعى المجلس الشعبي الولائي. وهو هيئة المداولة في الولاية".

[2] مرازقة عبد الغفور, مرجع سابق الذكر .
[3] مرازقة عبد الغفور, مرجع سابق الذكر

3. **تشكل الولاية الجزائرية أيضا دائرة إدارية غير ممركزة للدولة.**

طبقا لنص المادة الأولى من القانون رقم 12 - 07 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 14 الموافق21 فبراير سنة 2012 المتعلق بالولاية، تشكل الولاية **دائرة إدارية غير** ممركزة للدولة.

**المادّة الأولى**: «الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة.

وهي أيضا **الدائرة الإدارية** غير الممركزة للدولة..." .

4. **هيئات الولاية**

تشكل الولاية جماعة اقليمية لا مركزية و دائرة إدارية غير ممركزة للدولة ، للولاية هيئتان هما المجلس الشعبي الولائي و هو هيئة مداولة منتخبة عن طريق الاقتراع العام و **الوالي** و هو منفذ الولاية و ممثل الولاية و الدولة و مندوب الحكومة.

مرسوم تنفيذي رقم 94-215 مؤرخ في 14 صفر عام 1415 الموافق 23 يوليو سنة 1994، يحدد أجهزة الإدارة العامة في الولاية و هياكلها.

تتشكل الولاية من هياكل و أجهزة:

- الكتابة العامة،
- المفتشية العامة،
- الديوان،
- رئيس الدائرة،
- مجلس الولاية،
- مديرية التنظيم و الشؤون العامة،
- مديرية الإدارة المحلية،
- مديرية المواصلات السلكية و اللاسلكية الوطنية،

- مديريات قطاعية.

تتكون الكتابة العامة من:

- مصلحة التنسيق و التنظيم،
- مصلحة الأرشـــيف،
- مصلحة التوثيق.

تتكون مديرية التنظيم و الشؤون العامةمن:

- مصلحة التنظيم العام،
- مصلحة تنقل الأشخاص،
- مصلحة الشؤون القانونية و المنازعات.

تتكون مديرية الإدارة المحلية من:

- مصلحة المستخدمين،
- مصلحة التنشيط،
- مصلحة الميزانية و الأملاك.[1]

[1] موقع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية : http://www.interieur.gov.dz/dynamics/frmitem.aspx?html=1&s=25&lng=ar

**البلدية**

5. **البلدية الجزائرية هي مؤسسة دستورية**

تنص المادة 15 من الدستور على أن : " الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية...".

تنص المادة 16 من الدستور على أن : " يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية ".

6. **إن البلدية الجزائرية جماعة إقليمية لا مركزية**

طبقا لنص المادة الأولى من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية، البلدية الجزائرية جماعة اقليمية لامركزية تنشأ بموجب القانون.

**المادة الأولى**: "البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي. و تحدث بموجب القانون".

كما تنص المادة الثانية من نفس القانون على ما يلي:" البلدية هي القاعدة الاقليمية **للامركزية** و مكان لممارسة المواطنة، و تشكل اطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية."

طبقا لنص المادة السادسة من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية، للبلدية إقليم.

المادة 6 :" للبلدية اسم و إقليم و مقر رئيسي".

تمثل البلدية قاعدة اللامركزية و مكان ممارسة حق المواطنة، كما تشكل فاعلا محوريا في تهيئة الإقليم و التنمية المحلية و الخدمة العمومية الجوارية. تتمتع البلدية بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تتوفر على هيئة مداولة يتم انتخابها عن طريق الاقتراع المباشر و تنتخب الهيئة المداولة من بين أعضائها الهيئة التنفيذية البلدية. تجسد البلدية بذلك كنه الديمقراطية المحلية.

إن هذه المبادئ التي أسسها الأمر رقم 24-67 المؤرخ في 18 جانفي 1967 المتضمن قانون البلدية و أكدتها بانتظام مختلف الدساتير توحي بتمسك المشرّع بضرورة تنظيم البلاد من خلال اعتماد جماعات محلية لا مركزية في إطار دولة موحدة تشكل فيها البلدية الخلية الأساسية. و يجعل تطبيق هذه المبادئ من البلدية و الولاية فضاء للتعبير الديمقراطي يتم فيه اتخاذ و تشجيع المبادرات و الأعمال المحلية من أجل التكفل بالحاجيات المحلية ذات الأولوية و لغرض تحقيق الأهداف الوطنية المتمثلة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية عامة و إدارة الخدمات العمومية الجوارية بصفة خاصة.[1]

منذ إنشائها سنة 1967، حققت المؤسسة البلدية دون أدنى شك قسما كبيرا من المهام التي أوكلت لها بموجب الميثاق البلدي لسنة 1966 حيث اضطلعت بدورها كاملا في الإنابة عن الدولة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي رافقتها في تنفيذ جميع السياسات العامة المتتابعة و ذلك مع أداء مهامها و لو بصفة متفاوتة في مجال تأطير الخدمة العمومية الجوارية و تسييرها.[2]

و مع ذلك وبعد أن مضى على هذا القانون أكثر من أربعين سنة و بعد 15 سنة من التعددية السياسية و الانفتاح على الاقتصاد الحر و بالنظر إلى المهام المنوطة بالبلدية في مجالات تدخل استراتيجية ما فتئت تزداد تعقيدا و ما انفك تأثيرها يتضاعف على حياة المواطنين، فمن البديهي أن العديد من أحكام القانون 90-08 المتعلق بالبلدية قد أضحت بالية خاصة و أن البلد قد اعتماد عملية إصلاحات واسعة تتطلب من الخلية الأساسية أن تضطلع فيها بدور ريادي.

[1] أنظر: موقع وزارة الخارجية و الجماعات المحلية .

[2]

و بالتالي فقد صدر القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية، الذي يتكيف مع التحولات المتمخضة عن مختلف الإصلاحات المعتمدة على المستويات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية. و يتأتى ذلك من خلال إشراك هذه الجماعة المحلية في الإصلاحات التي باشرتها الدولة في جميع أبعادها و كذا عبر الإدماج الناجع للحركيات التي تطبقها في تطوير المجتمع.

طبقا لنص المادة الخامسة عشر من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية، للبلدية هيئة مداولة و المتمثلة في المجلس الشعبي البلدي الى جانب هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي. وادارة ينشطها الامين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

المادة3 : " تتوفر البلدية على:

- هيئة مداولة: المجلس الشعبي البلدي،
- هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي،
- ادارة ينشطها الامين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

تمارس الهيئات البلدية اعمالها في اطار التشريع و التنظيم المعمول بهما. "[1]

**الفرع الثالث : تفعيل دور المجتمع المدني من خلال الإصلاحات الدستورية**

يأتي دور المجتمع المدني لتفعيل الإصلاحات السياسية كمايلي:

1_ الإجتماعات و اللقاءات :و هذه وسيلة مكفولة دستوريا من خلال المادة 42 من الدستور الجزائري, فمن خلال الندواة و الملتقيات يسطيع المجتمع المدني توصيل أفكاره,و يوجه رسائله إلى المسؤولين المعينين لتصويب أخطائهم .

2_ العمل التوعوي و الإرشادي: من أهم وسائل المجتمع المدني لتواصل مع أفراد المجتمع, و قد كفل قانون المجتمع المدني حقه في إصدار و توزيع المنشورات و المجلات و الوثائق الإعلامية, و كذا تطوير مواقع الانترنيت كفضاء لتوصيل صوتها و إسماع المواطنين من خلالها .

[1] موقع وزارة الداخلية, مرجع سابق الذكر .

3_التفاعل بين منظمات المجتمع المدني: فمن حق المجتمع المدني العمل في اطار جماعي ,حتى أن بعض الجمعيات في بعض الولايات نجدها تشكل فيما بينها إتحادات للعمل الجماعي ,و هذا مايجعل منه وسيلة ذات جدوى لتفعيل نشاط الجمعية لتوصيل صوتها ,كما أن القانون أجاز للجمعيات ذات الطابع الوطني الإنضمام إلى الجمعيات الدولية تنشد الأهداف نفسها مع شرط إحترام الأحكام التشريعية , و التنظيمات المعمول بها.

4_ الإضراب و الإعتصام و المقاطعة: و هي وسيلة يمكن توصيفها بوسائل الضغط و الإحتجاج , و عادة ما تلجأ إليها منظمات للمجتمع المدني , عندما تصل مراحل الحوار مع السلطة, أو عدم جدوى الوسائل الأخرى لإيصال رسائلها أو التفاعل معها لإحداث التغيير اللازم , و عادة ما تلجأ الدولة لتقليدها ببعض الشروط حتى لا تخرج عن إطارها السلمي[1]

**المطلب الثاني: الحكم الراشد كألية لترقية حقوق الإنسان**

إن حماية و ترقية حقوق الإنسان قد حظي بإهتمام كبير من الأسرة الدولية سواءا على المستوى العالمي ممثلة في منظمة الأمم المتحدة و ذلك عن طريق نشاطها و مختلف إتفاقيتها المبرمة في هذا المجال , او على المستوى الإقليمي و ذلك عن طريق المنظمات الإقليمية , سواء المنظمة الإفريقية أو الأوروبية أو الأمريكية , كما تغلغل الإهتمام بمسألة حماية و ترقية حقوق الإنسان على المستوى الداخلي .

و تجلى هذا الإهتمام بصورة خاصة ,في مختلف الضمانات التي وفرها الإطار الوطني في مختلف الدول , و التي تتمحور في ضمانات الرقابة على دستورية القوانين , و الرقابة القضائية و إقرار مبدأ المشروعية و مبدأ الفصل بين السلطات و ضمانة النص على حقوق الإنسان في الوثيقة الدستورية للدولة ,و ضمانة إستقلالية السلطة القضائية .

غير ان هذه الضمانات و أخرى عجزت عن إستيعاب التحديات التي تواجه حقوق الإنسان في ظل التحولات العالمية الراهنة , ما أدى إلى ضرورة تطوير حقوق الإنسان بإدخال ضمانات أخرى تدعم تلك الضمانات الموجودة .

لذلك كان مفهوم الحكم الراشد هو النهج الذي يوفر ضمانات تضمن إلى حدا ما ترقية حقوق الإنسان و الإستفادة من تحديات العولمة , فالإختبار الحقيقي "للحكم الراشد" هو الدرجة

[1] سمير شعبان , مقال منشور بعنوان: " المجتمع المدني و تأثيره في التعديلات الدستورية قراءة في ضوء واقع المجتمع المدني في الجزائر,جامعة باتنة , الجزائر ,2013/03/07, 11:30 أنظر الموقع: www.djelfa.infolvblshoulhread.

التي يمكن أن يصل إليها في الوفاء بحقوق الإنسان ,الحقوق المدنية و السياسية و الحقوق الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية,بما فيها الحق في التنمية.[1]

فعلى الرغم من الخطوات البارزة التي قطعتها الجزائر في مجال ترقية حقوق الإنسان، وهو ما كان يؤكد عليه رئيس الجمهورية في رسائله المختلفة بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وإنشاء آليات للدفاع عنه، إضافة إلى ما تضمنه التعديل الدستوري لسنة 2008، من ترقية للحقوق السياسية للمرأة، تطبيقا لمبدأ المساواة بين المواطنين الذي تضمنته كل النصوص الدستورية الجزائرية، إلا أن مشروع الإصلاح الدستوري والتشريعي القادم جعل من بين أولوياته الإشارة مجددا إلى ضرورة ترقية حقوق الإنسان من خلال"انفتاح أكبر للسلطات العمومية تُجاه مختلف الرابطات والجمعيات الوطنية لحقوق الإنسان"، لذلك يتعين على المؤسسات والإدارات المعنية أن تسهم في احترام حقوق الإنسان من خلال تمكين هذه الجمعيات من القيام بدورها على أكمل وجه.[2]

## المطلب الثالث: تكريس المشاركة السياسية

تعتبر المشاركة السياسية من الموضوعات المحورية في علم السياسة بصفتها تمثل إسهاما حقيقيا في انشغال المواطنين بالمسائل السياسية في مجتمعه سواءا كان هذا الانشغال يتم عن طريق الرفض أو التأييد .

و قد اتفق الكثير من الكتاب أن المشاركة السياسية تعبر عن أنشطة و أعمال تستهدف اختيار الحكام ,و التأثير في القرارات الحكومية, و صنع السياسة العامة ,فيعرفها "فيربا" و "كيم" بأنها:" تشير إلى الأفعال القانونية التي يقوم بها المواطنون نحو التأثير في إختيار الأفراد الحكوميين أو الأفعال التي يقومون بها. "[3]

يظهر اهتمام النظام السياسي الجزائري بالمشاركة السياسية من خلال وضع صيغ دستورية و قانونية تمس المشاركة السياسية وحقوق الإنسان كالاعتراف بالتعددية الحزبية والسياسية:

---

[1] بن عثمان فوزية, دور الحكم الراشد في ترقية حقوق الإنسان, شهادة ماجستير في القانون العام .تخصص: الحقوق و الحريات الأساسية, جامعة فرحات عباس سطيف , الجزائر,2010, ص 60

[2] عمار عباس, القانون الدستوري الجزائري , مدونة منشورة بعنوان: "مشروع الإصلاحات السياسية في الجزائر و تعديل الدستور بمفهومه الموضوعي" , جامعة معسكر ,الجزائر, السبت 2013/12/21, 18:27 للإطلاع على الموضوع أنظر: http://ammarabbes.blogspot.com/2012/04/1999-2008-1-2-2002.html

[3] صبع عامر, دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر 1999_2004, مذكرة لنيل شهادة الماجستير, كلية العلوم السياسية و الإعلام, جامعة الجزائر,2008, ص 20

حيث نصت المادة ( 40 ) من دستور 1989 على" حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به.
-تدعم هذا الانفتاح السياسي باتجاه التعددية بصدور القانون رقم 89 جويلية 1989 ، الخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسي الذي حدد المبادئ والشروط اللازمة
لتأسيس هذه الجمعيات السياسية، وقواعد عملها، وتمويلها وإيقافها خصص دستور 1989 فصلا مركزيا هاما للحقوق والحريات، لأنه يتحدث عن ضمانات واعترافات هي جوهر الديمقراطية ذاتها.[1]

.

## المبحث الثاني: إستراتيجيات التنمية المستدامة في الجزائر 2014/2001

هي سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في برامج استثمارات عمومية ممتدة خلال الفترة 2001-2014 من خلال ثلاث مخططات هي:

1. المخطط الثلاثي 2001-2004: و يسمى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: خصص له غلاف مالي بمبلغ 525 مليار دج أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، ليصبح في نهاية الفترة 1.216 مليار دج أي ما يعادل 16 مليار دولار أمريكي بعد إضافة مشاريع جديدة له و إجراء تقييمات لمشاريع سابقة.
2. المخطط الخماسي الأول 2005-2009: و يسمى البرنامج التكميلي لدعم النمو: خصصت له مبالغ مالية أولية بمقدار 8.705 مليار دج أي 114 مليار دولار أمريكي، لتصبح في نهاية الفترة 9.680 مليار دج أي حوالي 130 مليار دولار أمريكي بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية و مختلف التمويلات الإضافية الأخرى.
3. المخطط الخماسي الثاني 2010-2014: و يسمى برنامج توطيد النمو الاقتصادي، خصصت له مبالغ مالية إجمالية قدرها 21.214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي.

[1] صخر المحمد , حلقة بحث مقدمة بعنوان : "أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية(الجزائر نموذجا)", جامعة دمشق , سوريا , ص ص 17/16.

و يدخل هذا البرنامج ضمن سياسة الإقلاع الاقتصادي و بعث حركية الاستثمار و النمو من جديد، و تدارك التأخر في التنمية الذي سببته الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات التي شهدت ركودا في جميع المجالات.

و تعتمد سياسة الإنعاش الاقتصادي سواء في جانبها المتعلق بالطلب أو الآخر المتعلق بالعرض على الوسائل التالية:

1. التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد قصد زيادة الدخل و تحفيز الطلب، مثل منح البطالة و المساعدات الاجتماعية المختلفة، و دعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع.
2. الإنفاق العمومي الكلي ( استهلاكي و استثماري) الذي يزيد من طلب الدولة على الاستثمار العمومي، و بالتالي على مختلف السلع و الخدمات.
3. مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة أو ما يسمى بمشروعات البنى التحتيةو تمثل هياكل قاعدية للاقتصاد، و هي فرصة لتوفير مناصب شغل دائمة و مؤقتة، مباشرة و غير مباشرة.
4. تخفيض الضرائب على الأفراد الذي يؤثر في الدخل المتاح لهم، و بالتالي حفز الاستهلاك و تحريك عجلة الاقتصاد.
5. تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص.
6. القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات و تشجيعها على الاستثمار مثل تطوير شبكات النقل و الاتصالات أو برامج التكوين المهني و الجامعي.

و لكي تكون سياسة الإنعاش فعالة لابد من توفر شروط أهمها:

1. يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة الإنتاج و القيام باستثمارات جديدة قصد استيعاب الطلب، أي الرفع من الناتج الداخلي الخام.
2. أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا، أي تلبية الطلب بالسلع المحلية من خلال المؤسسات الوطنية و ليست الأجنبية.
3. أن لا تعمد المؤسسات إلى زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة لتلبية الطلب الإضافي.
4. أن يكون معدل التضخم معقولا و متحكما فيه.[1]

[1] مخلوفي عبد القادر, برنامج الإقتصادي الجزائري2004/2001, "الحلقة المفقودة من وجهة نظر الإقتصاد الإسلامي", رئيس المجلي العلمي لكلية العلوم الإقتصادية و التجارية و التسيير ,جامعة بشار ,الجزائر, ص4

**المطلب الأول: برنامج دعم الأنعاش الإقتصادي 2004/2001**

أقر هذا المخطط في أفريل من سنة 2001 بحيث بلغت قيمته 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، واعتبر آنذاك برنامجا قياسيا وذلك بالنظر إلى احتياطي الصرف المتراكم آنذاك قبل إقراره والذي قدر ب 11,9 مليار دولار [12]، وكان يهدف بشكل رئيسي إلى:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛

- خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛

- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.[1]

وترتكز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي بالأساس على أربعة أوجه رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

[1] مخلوفي عبد القادر, مرجع سابق الذكر , ص 4

**الجدول1 : مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**

( الوحدة: مليار دج)

| السنوات / القطاعات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع (مبالغ) | المجموع (نسب) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **أشغال كبرى و هياكل قاعدية** | 100.7 | 70.2 | 37.6 | 2.0 | 210.5 | 40.1 |
| **تنمية محلية و بشرية** | 71.8 | 72.8 | 53.1 | 6.5 | 204.2 | 38.8 |
| **دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري** | 10.6 | 20.3 | 22.5 | 12.0 | 65.4 | 12.4 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **دعم الإصلاحات** | 30.0 | 15.0 | / | / | 45.0 | 8.6 |
| **المجموع** | **205.4** | **185.9** | **113.9** | **20.5** | **525.0** | **100** |

**المصدر:** بوفليح نبيل : آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، 2005، ص107.

وارتكزت قيمة المخطط بشكل كبير على قطاع البناء والهياكل القاعدية نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الإقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم لنهوض وتطور النشاط الإقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي،إضافة إلى مجال التنمية المحلية والبشرية نظرا لما يكتسيه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الإجتماعية وتدعيم سبل التنمية الإقتصادية.

وقد خصصت النسبة الأكبر من قيمة المخطط لسنتي 2001 و 2002 بما يقدر بـ 205,4 مليار دج و 185,9 مليار دج على التوالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الإنفراج المالي ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الإقتصادي [1].

## المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة.

واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الإقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار ، وقد كان يهدف بالأساس إلى:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي،التعليمي والأمني ؛

[1] مخلوفي عبد القادر ,مرجع سابق الذكر , ص 5

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الإقتصادي والإجتماعي؛

- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الإقتصادي؛

- رفع معدلات النمو الإقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

وقد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

**الجدول2 : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.**

(الوحدة: مليار دج)

| القطاعات | المبالغ | النسب |
|---|---|---|
| **تحسين ظروف معيشة السكان** | 1908.5 | 45.5 |
| **تطوير المنشآت الأساسية** | 1703.1 | 40.5 |
| **دعم التنمية الاقتصادية** | 337.2 | 8 |
| **تطوير الخدمة العمومية** | 203.9 | 4.8 |
| **تطوير تكنولوجيات الاتصال** | 50 | 1.1 |

| | | |
|---|---|---|
| **المجموع** | **4202.7** | **100** |

**المصدر:** البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص2 .

http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf

وارتكزت المخصصات المالية لهذا البرنامج على محورين رئيسيين، الأول تعلق بتحسين مستوى معيشة السكان من خلال توفير السكن وتجهيز مدارس ومطاعم مدرسية إضافية، وكذا تأهيل المرافق الصحية،الرياضية والثقافية، أما المحور الثاني فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الإقتصادي، وذلك في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرية الأخيرة من التسعينيات،خصوصا وأنها تمثل دعما وحافزا قويا للإستثمار والتنمية الإقتصادية.[1]

[1] بودجدج كريم,سلامنة محمد ,"أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر2009/2001", ص 13/8 للإطلاع على الموضوع النظر في الموقع التالي:
www.iefpedia.com [1]

## المطلب الثالث: وضعية التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرنامج الخماسي 2014/2010:

خصصت الجزائر خلال السنوات الخمس ا لماضية 2014/2010 غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الأن و المقدر بحوالي 286 مليار دولار و الذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للأمة.

وقد تم الإعلان عن هذه الجهود للسلطات العمومية خلال مجلس الوزراء الأخير الذي ترأسه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة و التي تأكد في فلسفتها الإرادة في الإستمرار على طريق التحديث و التنمية الإجتماعية للبلاد.

و تعكس قيمة الإستثمارات العمومية للبرنامج الخماسي 2014/2010 (21,214 مليار دج) إرادة السلطات العمومية المحافظة على "هذه الدينامية الخاصة " التي تشمل جميع قطاعات النشاط سيما بالنسبة للمنشأة الطرق و النقل بالسكك الحديدية و الصحة و إدخال الكهربائ الريفية أو التزويد بالمياه الصالحة للشرب حتى في المناطق الريفية الأكثر عزلة و بعدا.[1]

ويرى الخبراء أن مبالغ الإلتزمات المالية التي أقرها رئيس الجمهورية خلال برنامج الخماسي الأول يترجم:"إرادة السلطات العمومية من الإستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من أجل تسريع و تعزيز مشاريع التنمية الإقتصادية و الإجتماعية "

كما يشير ملاحظون أخرون إلى أن:" المبالغ التي استثمرتها الجزائر للبرنامج الخماسي 2014/2010 يساوي تقريبا نصف ماقرره الزعماء الأوربيون منذ أسبوعين من أجل إنقاد اليونان من الإفلاس و الإنقاض من كارثة مالية كبيرة في القارة العجوز ."

و يرى مختص أخر أن الجزائر لم يسبق لها و أن خصصت مثل هدا الغلاف المالي من أجل برنامج تنموي "حيث أن الظروف الحالية ملائمة لمثل هدا الإلتزام المتميز للسلطات العمومية من أجل تسريع إنجاز مشاريع إجتماعية و إقتصادية مهيكلة."

و دعم ذات المختص رأيته بالقول :" بتوفير تسيير جيد لمداخيل المحروقات التي تتراوح منذ سنوات في حدود 55 مليار دولار والتحكم في التضخم بين(3-4 بالمائة) و نسبة نمو بين 4(-5 بالمائة ) سنويا رغم الأزمة المالية العالمية و المؤشرات الإقتصادية

[1] بيان إجتماع مجلس الوزراء, برنامج التنمية الخماسي: http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

الجيدة علاوة على أن الجزائر تخلصت تقريبا من مديونيتها مع إحتياطات الصرف المعتبرة."

الجزائر التي استثمرت أكثر من 150 مليار دولار في أخر برنامج خماسي في أوج الأزمة المالية التي ضربت إقتصادات عالمية محضرة بشكل أكبر للصدمات المالية تؤكد انها تعتزم تخصيص أفضل صادراتها من عائدات المحروقات ل_رفاهيتها الإجتماعية_ و تلبية الحاجيات الإجتماعية لسكانها .

و من ثم تقسيم قيمة 286مليار دولار التي تلتزم السلطات العمومية أستثمارها بين سنتين 2014/2010 إلى برنامجين هامين :إستكمال المشاريع الموجودة و قيد الإنجاز (السكك الحديدية و الطروقات السريعة و تزويد بالماء الشروب ....) بغلاف مالي قيمته 130مليار دولار(9700 مليار دج) كما سيخصص مبلغ 156مليار دولار(11,534 مليار دج) لمشاريع جديدية .

إجمالا ستوجه أكثر من 40 بالمائة من الإستثمارات العمومية المكرسة لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الإجتماعية للجزائرين بهدف تعزيز التنمية البشرية.

عموما فإن هدا البرنامج يتمثل تقريبا في ربط مليون منزل بشبكة الغاز الطبيعي و بناء 35 سدا و 400 مسبح و أكثر من 200 دار للشباب و 1000 متوسطة و 850 ثانوية 1500 منشأة صحية من بينهما 182 مستشفى و مليونى مسكن في ظل إنتعاش صناعي رائع عن طريق إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .[1]

كما يمثل هدا البرنامج الطموح للغاية و السخي في فلسفته الخاصة بالتنمية الإجتماعية في إستحدات عشرات الألاف من المناصب الشغل و العائدات للمئات الاف من الشباب و فرص الاعمال و الإستثمارات في عدة فروع .

بإختصار الأمر يتعلق بالكشف عن الطموح الكبير لبوتفليقة في إستكمال أفضل الظروف الإجتماعية و الإقتصادية برنامج عمله بالنسبة للسنوات الخمسة المقبلة .[2]

**الجزائر ضمن الدول المتواضعة في مجال الحكم الراشد:**

[1] بيان مجلس الوزراء , مرجع سابق الذكر.
[2] بيان مجلس الوزراء , برنامج التنمية الخماسي , مرجع سابق الذكر .

أشار مدير البرنامج العالمي المختص في القطاع العام في البنك العالمي السيد إيدورد دحداح

على هامش اللقاء المنظم باقامة الميثاق بالتعاون مع المجلس الاقتصادي و الاجتماعي حول الحكم الراشد أن الهيئة الدولية تعتمد على منهجية تسري على كافة الدول مع مراعاة خصوصية كل دولة , و سيتم مراعاة خصوصية الجزائر في التقرير الجديد الدي سيقوم به المجلس بالتعاون مع البنك العالمي و إعتبر ذات المسؤول أن نمط الحكم سجل تحسنا في الجزائر بعد الإصلاحات المعلن عنها و لكن الجزائر لاتزال مصنفة في خانة الدرجة المتواضعة أي البرتقالية وفقا لنموذج المعروف تحت تسمية " كوفمان كراي ماتسورزي " و المكون من ستة أبعاد , منها الحكم الراشد السياسي و الاقتصادي , إضافة إلى الجانب المؤسساتي , الذي يتضمن القواعد القانونية و مراقبة الغش و الرشوة و تبقى الجزائر مصنفة في نفس الخانة البرتقالية أي المتوسطة في مؤشرات الحكم الراشد, حيث تأتي بعد المؤشر الأخضر هي الترتيب الأمثل في مجال الحكم الراشد و الذي تحتله فلندا , ثم مؤشر الأخضر الفاتح و الذي تحتله الدول مثل برتغال , و المؤشر الأصفر تحتله دول مثل الهند ,يليها المؤشر البرتقالي ,ثم الأحمر الفاتح و فالأحمر و هو الترتيب الأسوأ .

[1]

**المبحث الثالث : مستقبل الحكم الراشد و واقع التنمية المستدامة في الجزائر _تقييم_**

**المطلب الأول: نجاعة الإصلاحات السياسية و مدى الإلتزام بتطبيقها**

- إن تعتر الإصلاحات السابقة كانت لها عدة أسباب نذكر منها :

1-أن مبادرات الإصلاح والتغيير والتطوير وأنظمة الحكم كانت تأتي دائما من مستويات قيادية عليا داخل جهاز الدولة وبالتالي فإن النتيجة الحتمية لهذه الإصلاحات هي تكريس المركزية اخل الأجهزة الحكومية وهذا بدعوى تحقيق المزيد من الانضباط والانسجام والمحافظة على وحدة الصف.

[1] س.يوسفي ,البنك العلمي يرافق الكناس لوضع تقرير لوضع حول الحكم الراشد في الجزائر , جريدة الخبر : 10:48, 2015/09/05 للإطلاع على الموضوع : http :www.elkhabar.com

2-تداخل السلطات والمسؤوليات الحكومية والحربية إلى درجة أن الأجهزة الحكومية أصبحت محصنة ضد الرقابة والمحاسبة من طرف المجالس الشعبية المنتخبة أو الاستشارية. ونتيجة لهذه الحصانة ضد الرقابة، استفحل الفساد وانشغل الموظفون الحكوميون بحماية مصالحهم الذاتية وتقوية نفوذهم وخنق عملية التطور الديمقراطي والقضاء على توازن السلطات بالبلاد .

3-أن مشكل الإصلاحات السياسية هو أن أي تغيير في مؤسسات الدولة قد يترتب عنه تقليص دور الفئات ...في المجتمع حيث تفقد الجماعات القوية قي غياب المؤسسات السياسية والتشريعية، نفوذها وتصير معرضة للنقد والمحاسبة والمتابعة القانونية. ولهذا نجد أن الأجهزة البيروقراطية في الدولة تتحول إلى قوة معرقلة لأي إصلاح سياسي يحرمها من الحصول على المكتسبات والثروات والامتيازات التي تغدقها عليها الدولة نتيجة لانفرادها بالسلطة واتخاذ القرارات التي تخدمها نتيجة لغياب الرقابة والمتابعة من طرف المؤسسات المختصة.

4-أن عدم التجانس في الأفكار والميول والانتماء إلى تيارات سياسية متناقضة قد حالت دون الاتفاق على برامج عمل موحدة ولم تسمح بخلق مجموعات عمل منسجمة مع بعضها البعض وتعمل في إطار واحد وهدف مشترط سواء على مستوى المجالس المنتخبة أو على مستوى الولايات. ونتيجة لهذه الصراعات العقائدية والعرقية والأيديولوجية والتضارب في المصالح، تجد القيادة السياسية نفسها محرجة وغير قادرة على تنفيذ الإصلاحات التي تصورتها أو البرامج التي راهنت على تطبيقها. ولهذا فإن نجاح الإصلاحات يتوقف باستمرار على قدرة القيادة على حل التناقضات التي تنشأ بين الأطراف المعنية بأي تغيير، وتفكي التحالفات المقاومة للإصلاحات .[1]

5-أن الإصلاحات السياسية قد تمركزت حول تغيير هياكل المؤسسات الحكومية والتحكم في وسائل الإعلام وتقليص دور الجيش بحيث يبقى قوة وطنية محايدة تخدم المصلحة العليا للوطن، في حين أنه كان من المفروض أن يكون محور الإصلاحات السياسية في البلاد هو تقوية السلطة التشريعية وتمكين البرلمان وممثلي الشعب من ممارسة الرقابة الفعلية على أعضاء الحكومة وكبار المسؤولين بالدولة .

إن إعطاء الصلاحيات للسلطة التشريعية لكي تمارس وظيفة الرقابة والتقييم والمتابعة والمحاسبة يعني خلق ثقل سياسي فعلي في البلاد يكون بمثابة جهاز ردع المسؤولين الحكوميين.

---

[1] كاوجة بن صغير ,لبقع زينب, مقالة منشورة بعنوان: دراسة و تحليل مستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر بين التصور و التطبيق(دراسة مقاربة سوسيوسياسية), جامعة قاصدي مرباح ورقلة, الجزائر ,2013/04/22, 20:19, الموقع الإلتروني: http://kaoudja.com/ar/index.php?option=com_content&view=article

6-أن معظم الإصلاحات السياسية مستوحاة ونابعة من قيم جهة واحدة هي صاحبة القرار السياسي. ولهذا فإن بقاء الإصلاحات ودوامها مرتبط ببقاء صاحب القرار السياسي في الحكم، وهذا معناه أن عدم مشاركة رجال الاختصاص والجماعات المؤثرة في السياسة الوطنية يعني غياب وجهات نظر الأطراف الأخرى في التغيير وعدم استمالتهم وتحفيزهم للعمل في إطار الإصلاحات التي لم يساهموا في التخطيط لها وضبطها وإعطائها شرعية الولادة والتعامل على أساس أنها تمثل الإرادة الشعبية والمصلحة العليا للوطن .وبإيجاز، فإن الإصلاحات السياسية قد تعثرت في الماضي بسبب التحكم والتوجيه من أعلى، وتداخل السلطات، ومقاومة الإصلاحات التي تمس أصحاب الامتيازات، وغياب السلطة التشريعية التي تمارس الرقابة على أعضاء الحكومة وعدم مشاركة جميع الفئات في تشييد الإصلاحات الحقيقية التي تخدم مصلحة البلاد. كما نتج عن عدم جدوى الإصلاحات السياسية انغلاق قنوات الاتصال وصعوبة إجراء الحوار واستفحال المشاكل بحيث أفرزت هذه المعضلات وضعا جديدا يصعب الدفاع عنه. وهذا ما دفع بالمواطنين إلى بالحقوق والحماية القانونية وحرية التعبير والحوار ومشاركة المواطنين في صناعة القرارات المدعومة من طرف القاعدة.[1]

- **استرجاع السلم المدني كشرط أساسي لتجسيد الإصلاحات:**

إن وجود العنف في أي مجتمع هو تعبير عن غياب الحوار الديمقراطي، وتغييب حقوق المواطنة، وتسلّط الحكام، وانتهاج سياسة التهميش، وتزوير الإرادة الشعبية، واللّجوء إلى الانقلابات السياسية والعسكرية، كسبيل للوصول إلى سدّة الحكم. وتعود جذور الأزمة الأمنية في الجزائر إلى مطلع سنة 1992، حينما أوقفت السلطة المسار الانتخابي وأعلنت عن "حالة الطوارئ". ومن أجل إعادة السّلم المدني لم تكتف الدولة بانتهاج سياسة "الكّل الأمني"، بل بادرت في نفس الوقت بسياسة الحوار مع الجماعات المسلّحة، والتي كانت بدايتها "بقانون الرحمة" في عام 1994، بمبادرة من الرئيس زروال، إلاّ أنّه لم يحقّق النتائج المرجوة منه في إيقاف النزيف الدّموي بسبب عدم إشراك كل أطراف الصراع، وفي مقدّمتها "الجبهة الإسلامية للإنقاذ "المحظورة.

وبعد فشل قانون "التوبة والرحمة"، وتدّهور الوضع الأمني، وتفاقم الأزمة السياسية، لجأت السّلطة السياسية بالتّنسيق مع السّلطة العسكرية، إلى اتخاذ تدابير جديدة لإعادة بعث الحوار

[1] كاوجة بن صغير , لبقع زينب ,نفس المرجع.

السياسي مع "الجماعات الإسلامية المسلحة". وبالفعل، بعد مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للحكم في 1999، بادر بقانون "الوئام المدني" ، بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان وتزكيته بواسطة الاستفتاء الشعبي.

إلاّ أنّ سياسة "الوئام المدني" لم تكن سوى الشّق الأمني للمصالحة الوطنية، لذلك كان من الضروري استكمالها بالشّق السياسي. ونتيجة لذلك برزت سياسة جديدة هدفها ترقية هذا الوئام إلى نوع من المصالحة الشاملة، وهذا ما حدث بالفعل، بعد إعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 08 أبريل 2004

ومهما يكن من أمر، تعرف الجزائر حاليا تحسّنا ملحوظا على المستوى الأمني، حيث تم إلغاء العمل "بقانون الطوارئ" الذي كان ساري المفعول منذ يناير 1992، ولن تتحقق الإصلاحات السياسية إلاّ بعد استعادة الاستقرار الأمني واستتباب السّلم بصفة شاملة. [1]

- **لا تنمية سياسية بدون تنمية اقتصادية:**

منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي انتقلت الجزائر، رسميا، من الاقتصاد الاشتراكي الموّجه إلى نمط جديد من التسيير الاقتصادي يقوم على تحرير الاقتصاد والتجارة والاتجاه تدريجيا نحو "نظام اقتصاد السوق". فصدر في 14 أبريل 1990 القانون رقم 90-10، الذي يتعلق بتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج من أجل تمويل المشاريع الاقتصادية، في إطار سياسة تراجع الدولة عن احتكار التجارة الخارجية، وتجارة الجملة.

ومن أجل تصحيح الاختلال في الميزان التجاري وتحقيق التنمية الاقتصادية، شرعت الحكومة منذ 2004 في تجسيد برنامج "الإنعاش الاقتصادي" الذي يتضمن سلسلة من الإجراءات الاستعجالية، بحيث يعاني الاقتصاد الجزائري من غياب ضوابط وقواعد تتحكم في النفقات العمومية، كما يعاني من مشكلة التحكّم في الواردات من جهة، وعدم التنوّع في الصادرات من جهة أخرى ، ووجود نسبة تضخّم مرتفعة نسبيا. وعلى الرغم من تخلص الدّولة الجزائرية من ثقل المديونية الخارجية، إلاّ أنّها لازالت تعاني من التبعية في المجال التكنولوجي، واستيراد التجهيزات والبضائع المتنوّعة من الخارج . هذه التبعية قد تحدّ من الإرادة السياسية، وتهدّد الأمن الغذائي.

وكانت نتيجة هذه الاختلالات الاقتصادية، وسيادة النمط الاستهلاكي، وضعف التنمية الاقتصادية بصفة عامة، انعكاسات اجتماعية، وتبلور قوى طفيلية، واقتصاد موازى،،

[1] مرازقة عبد الغفور.مرجع سابق الذكر,

وانتشار الفساد، وارتفاع نسبة البطالة التي تتراوح ما بين 10 إلى 12% بالنسبة لمجموع السكان في سّن العمل، وما بين 20 إلى 25% في أوساط الشباب.

- **الريع النفطي: نعمة أم نقمة؟**

إن الجزائر باعتبارها دولة ريعية تعتمد بنسبة كبيرة على الجباية النفطية في تمويل ميزانيتها، وقد أصبح هذا الريع، مع مرور الوقت، "نعمة" بالنسبة للنخبة الحاكمة من جهة، و"نقمة" على الشعب من جهة أخرى. هذه النخبة، تحاول بشتى الوسائل الحّد من فعالية الإصلاحات الديمقراطية، وعدم السماح بتبلور نخب سياسية جديدة قد تنافسها البقاء في السلطة، وتعصف بامتيازاتها، حيث أصبح الريع هو الذي يضبط العلاقة بين الدولة والمجتمع. عموما، إنّ الاقتصاد الجزائري، و بعد مرور 50 سنة من الاستقلال، لم يتحرّر بعد من السياسة، هذا ما دفع بالمتشائمين للاستنتاج أنّه لا يمكن التفاؤل بنجاح الإصلاحات السياسية والاقتصادية مادامت الجزائر" دولة ريعية".

في آخر المطاف، يمكن القول إنّ الريع النفطي بدلا من أن يكون عاملا لتحقيق الديمقراطية، تحوّل إلى عائق في وجه التّنمية الاقتصادية، والتغيير السياسي، وهذه إحدى المفارقات في الجزائر والدول العربية النفطية، بصفة عام، ولذلك حان الوقت للبحث عن استراتيجية اقتصادية جديدة تقوم على التنوّع في مصادر تراكم الثروة، وعدم الاعتماد بشكل أساسي على اقتصاد ريعي قائم على عوائد النفط، وإعداد برنامج للتنمية يلبي احتياجات الطبقات الفقيرة، ويضمن التوزيع العادل للثروة.

- **المعوقات الاجتماعية والثقافية**

تشكل البيئة الاجتماعية والثقافية إحدى العناصر الأساسية في التحوّل الديمقراطي في أيّ مجتمع، حيث لا يمكن تحقيق الديمقراطية، في ظلّ محيط اجتماعي وثقافي يسوده الانحطاط والتخلف. ولا نخوض في العلاقة الجدلية بين الديمقراطية والمجتمع، نكتفي في هذا المقام بإبراز المشكلات الاجتماعية والثقافية التي تعيق الإصلاح الديمقراطي في الجزائر، لأنّ التحدّيات المرتبطة بالممارسة الديمقراطية لا تكمن في العوامل السياسية لوحدها، بل تمتّد كذلك إلى طبيعة المنظومتين المجتمعية والثقافية.

وحسب تقارير"منظمة الأمم المتحدة للتعاون والتنمية"، ستعرف الجزائر مع مطلع هذا القرن "أزمة متعددة الأشكال"، ستكون لها آثار سلبية على مستوى نوعية معيشة الأفراد، وعلى التنمية الوطنية.[1]

[1] مرازقة عبد الغافور, نفس المرجع,

**المطلب الثاني : مخرجات برامج النمو إقتصادي 2014/1999**

7. رأي بعض المحللون في ما تم و ما لم يتم تحقيقه في 15 سنة من حكم الرئيس الحالي

اختلفت قراءات المتابعين والمختصين حيال حصيلة الرئيس بوتفليقة طيلة 15 سنة من تسيير سدة الحكم في الجزائر، فبين مدافع عما يعتبره إنجازات حققها بوتفليقة رفعت بمستوى البلاد داخليا وخارجيا، وطرف آخر يرسم صورة سلبية عن العهدات الثلاث لحكم الرئيس.

انتقد عبد العالي رزاقي سعي الحكومة إلى محاولة إقناع الشعب بإيجابية حصيلة رئيس الجمهورية، في كل جوانبها، وأشار إلى أن الجميع يلمس يوميا ما لم يتحقق في عهدات بوتفليقة، مستندا إلى ما وصفه بالكارثية الوضع الاجتماعي وتدهور القدرة الشرائية، بالإضافة إلى المشاكل التقليدية المعهودة، من أزمة السكن والبطالة وكذا وضع الحريات، والانغلاق السياسي والإعلامي.

ورسم "رزاقي صورة قاتمة السواد لحصيلة بوتفليقة السياسية والاجتماعية خلال 15 سنة من الحكم، إلى درجة حكمه على أن بوتفليقة لم يقدم شيئا طيلة حكمه للبلاد، واستدل رزاقي بالقول إنه "منذ 1999 إلى غاية 2012 لم يعتمد ولا حزب سياسي"، مع ممارسته للغلق السياسي طيلة فترة حكمه، حيث سيطرت ثلاثة أحزاب سياسية على المجال السياسي "الآفلان، حمس، الأرندي" وهي الأحزاب التي حمّلها رزاقي مسؤولية الانغلاق السياسي إلى جانب بوتفليقة.

وأشار المحلل السياسي إلى بروز الفساد والجهوية كسمتين رئيسيتين لحكم بوتفليقة منذ بداية العهدة الثانية، مع تمييع عمل العدالة وجعلها غير مستقلة أكثر مما كانت عليه.

أما بخصوص حرية التعبير والانفتاح الإعلامي فيقول أستاذ علوم الإعلام إن عدد الجرائد التي اختفت من الساحة أكثر من عدد التي تم اعتمادها، مضيفا أن أول اعتداء علني رسمي على مؤسسة إعلامية تم خلال العام الجاري "قناة الأطلس" لأنها لم تساند العهدة الرابعة.

ويرى الخبير الاقتصادي، "عبد الرحمن بن خالفة"، أن حصيلة بوتفليقة الاقتصادية تحمل الكثير من الإيجابيات، غير أن الإنفاق الحكومي أسقط عنها نكهة الإيجابية، حيث إن جميع

الاستثمارات الحاصلة خلال العشر سنوات الأخيرة تمت عن طريق أموال الخزينة العمومية.[1]

وأضاف بن خالفة أن الجزائر بلد غني ولكن اقتصادها غير ناجع، مبرزا أن الاقتصاد الجزائر في عهد بوتفليقة أنفق أكثر من المداخيل.[2]

**المطلب الثالث: أفاق الإصلاحات السياسية و الإقتصادية في ظل التحولات الإقتصادية العالمية الراهنة**

**الإصلاحات القانونية وأثرها في تعزيز الحكم الراشد:**

تمتلك الدول وسائل تمنح من خلالها للرأي العام والمجتمع الدولي عموما أحقية إمعان النظر في مدى توافر الأولويات مما يهيئ مجالا رحبا لإقامة مؤسسات أكثر قدرة على المتابعة والاستمرارية وفق إطار قانوني ثابت من حوله الكثير من التغيرات الدولية التي تدور حوله وتعود إليه وتستقر عنده، ويدخل ضمن المحددات الثابتة لمفهوم الحكم الراشد أو الحكم الصالح الذي يمس عمل السلطة السياسية لإدارة شؤون البلاد وعلى جميع المستويات لتحقيق مصلحة الجميع وفق القانون وعلى أساس سيادته فيها، ويأتي معنى الحكم الراشد في تحقيق الغاية المثالية التي تهدف إليها سلطة الدولة من خلال الكثير من الإصلاحات الدستورية وفق أسس اقتصادية أو اجتماعية، أو سياسية أو قانونية لما نلمسها من واقع عمل السلطة القابضة على السلطة التي تعمل على إيجاد القرار المناسب في الوقت المناسب.

يتبع توفر صلاحية الحكم من عدمه بارتباطات جوهرية تمثل الهيكلية الوظيفية لعمل السلطة داخل الدولة وفق معايير ثابتة أهمها تحقيق المصلحة العامة، وتوفير الأجواء المناسبة لإبداء الرأي وخلق مساحة واسعة لحرية الإعلام.

ويمكن أن نتنبه إلى عدة صيغ وتفاعلات ذات مساس وتأثير في مدى توفر الحكم الراشد من عدمه ومنها صيغ التفاعلات القانونية.

حيث يرى الأمين العام " كوفي عنان " أن " الحكم الصالح هو العامل الأهم الذي يمكن من محاربة الفقر وتعزيز التنمية "، وعلى هذا يسعى نموذج التنمية المستدامة والمرتكزة على

---

[1] لخضر رزاوي ,ماتحقق و مالم يتحقق في 15سنة من فترة حكم بوتفليقة,مقال:جريدة الشروق السياسي , 2014/03/22 , للإطلاع على المقال أنظر الموقع الإلكتروني http://politics.echoroukonline.com/articles/196646.html19:02:

[2] لخضر رزاوي, نفس المرجع.

منظومة الحكم الصالح إلى توسعة خيارات جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات الأكثر تهميشا مثل النساء والفقراء، مع الإهتمام في نفس الوقت بحق الأجيال القادمة في حياة كريمة[1]، لكن مع التشديد على تحقيق قدر أكبر من الدمج بين المجالات الإقتصادية والسياسية والاجتماعية في إطار قانوني واحد، وعلى مشاركة أكبر للقوى الفاعلة كما أن مقاربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الواردة في تقارير التنمية الإنسانية العربية المتعاقبة، تقوم على دمج أهداف الحكم الراشد مع نموذج التنمية البشرية المستدامة.

كما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ( 2002 ) على أنه نسق من المؤسسات المجتمعية، المعبرة عن الناس تعبيرا سليما، تربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمسائلة بواسطة المؤسسات، وفي النهاية بواسطة الناس.

الحكم الراشد يتطلب عدم استبعاد أي عنصر من النشاط الإنساني في خدمة التنمية وأصبح هذا الحكم يشكل أحد الأحداث الملاحظة في التطور الحديث، بحيث أصبحت السلطة السياسية تحقق مكاسب أكبر من قبل في خدمة هذا الهدف ومن أجله لذلك فهي تعطي التضمينات والوعود، وتعمل ببعضها أو بجميعها في بعض الأحيان كي توفر أساسيات ولبنات الحكم الراشد أو بديات متواضعة له كحد أدنى في المسار الصحيح..[2]

[1] س. حكيمة، السلطة و الحكم في المنظمة(الحكم الراشد)، مقال منشور على شبكة الأنترنيت: www.wadilarab.com

[2]

**إستنتاجات الفصل الثاني:**

- دعم أليات الحكم الراشد كزيادة الشفافية و المسائلة حول المتغيرات السياسية لتمكين الديمقراطية و مراجعة الخارطة السياسية.
- توسيع دائرة الحرية للأفراد و تفعيل دور المجتمع الجدني و عدم إقصاء أي فئة أو جهة من المجتمع للمساهمة في الإصلاحات للبلاد و التمكن من تحقيق التنمية المستدامة.
- التغلب و القضاء على كل المعوقات كالفساد و إستئصالها بكل أنواعها و ذلك بتفعيل دور الرقابة من خلال الجهاز القضائي و مؤسساته لإنجاح الإصلاحات الإقتصادية و السياسية و حتى الإجتماعية التي تصب في إرساء معايير الحكم الراشد.
- إضفاء بعض التغيرات على الهياكل الدستوري للدولة , فبدون هذه التغيرات قد يصعب تنفيذ بعض الإصلاحات خاصة منها السياسية.

**الخاتمة**

بعد معالجتنا لإشكالية الحكم الراشد ومدى الاستفادة منه في دفع حركية التنمية المستديمة في بلد كالجزائر الذي يحوز مقومات متعددة كفيلة بإنطلاقة جادة لزيادة النمو وحل الكثير من المعوقات ذات الأبعاد المختلفة والتي أثرت على مصداقية الدولة من جانب سير الجماعات المحلية التي تعتبر قنوات لممارسة الديمقراطية والشفافية لتحقيق رفاهية المواطنين وزيادة استغلال الموارد المتاحة استغلالا امثليا، عقلانيا ورشيدا.

إن تحقيق التنمية السياسية و الإقتصادية و الستدامة يتطلب الكثير من الجهد و الوقت و توحيد البرامج و الإستراتيجيات وفق إلتزام عام بالأهداف المراد تحقيقها, الأمر الذي يقوم على الإرادة الشعبية و التقييد بالشفافية في المعاملات الإدارية و الإقتصادية و نبذ سياسية الإقصاء و التهميش , و الإعتماد على القدرات المحلية لاسيما العامل الشري و تطويره بما يخدم التنمية الوطنية و يعمل على تثبيت الديمقراطية كخيار لا رجعة فيه بل لابد أن يكون ذلك بالإعتماد على برامج محكمة بقواعد الحكم الراشد المتعارف عليها .

ان سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و التي رصدت لها الدولة مبالغ مالية هامة و رغم كل الإصلاحات التي قامت بها ، إذا ما قارناها بالنتائج المحققة نجد ها جاءت مغايرة لطموحات شعبها ,و بأنها تفتقر للفعالية، و بقيت قطاعات عديدة مهملة حيث تأكد أن التطور الاجتماعي أبطأ بكثير من التغير الاقتصادي , فالتنمية لم تتحرر من النفط، و معدل النمو خارج المحروقات لا يزال ضعيفا، و معدل البطالة لا يزال مرتفعا و معدل التضخم يزداد يوما بعد يوم، و الاحتقان الاجتماعي في ذروته. أما على صعيد القيم، فقد اختلت منظومة القيم، الثروة قبل العمل، فمن بديهيات الأعمال أن العمل أساس الثروة و الرفاه، و الكسب أساس القوت و المعاش، لكن يمكن أن تكسب سيارة بدون عناء، و تصبح رجل أعمال و صاحب مال بدون عمل و جهد من خلال آليات تشغيل الشباب التي اعتمدتها الحكومة، و التي نزعت منهم روح العمل و الكد، و غرست فيهم ثقافات جديدة كالربح السريع بأقل جهد. لهذا أصبح من الأهمية بمكان دراسة ومعرفة أسباب الفشل , و أماكن الفساد قبل المباشرة أو إجراء أي إصلاحات جديدة.

إن بث الروح الديمقراطية و رفع الوعى الجماعي للمجتمع عامة و لدى المسؤولين خاصة, بشرط لعب الأدوار الكل حسب موقعه , يؤدي بالضرورة للمساهمة في تحقيق تنمية شاملة , قائمة على أسس ثابتة تعتمد على أليات ترشيد الحكم , و من ثم يمكن التفكير ببناء مجتمع إنمائي حر , فحرية الفرد في يومنا هذا نقصد بها الحرية , فإعطاءه حرية الإبداع تمكنه من الإسهام في تطوير مجتمعه.

و في الأخير يمكننا القول أن التنمية المستدامة و شاملة في الجزائر مرتبطة إرتباط وثيقا بأليات الحكم الراشد , مشكلة علاقة طردية , و لكنها ليست بقدر ما هي مرتبطة بذهنية النخبة الحاكمة و الجهة المعارضة.

## قائمة المراجع

### الكتب بالغة العربية:


1_ سلوى الشعراوي جمعة,مفهوم إدارة شؤون الدولة و المجتمع,إشكالية نظرية,مركز الدرسات و الإستشارات.الإدارة العامة ,(القاهرة2001. ).

2_ محمد فهيم درويش , مرتكزات الحكم الديمقراطي و قواعد الحكم الراشد,دار النهضة العربية,(القاهرة .2010,ط1).

3_ زهير عبد الكريم الكايد, الحكمانية _قضايا و تطبيقات_ المنظمة العربية للتنمية الإدارية, عمان ,(الأردن. 2003)

4_ خبابة عبد الله, المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ألية لتحقيق التنمية المستدامة, دار الجامعة الجديدة, (الإسكندرية.2013).

5_ قيس المؤمن , و أخرون , التنمية الإدارية ,دار زهران للنشر,عمان ,( الأردن. 1997)

6_ عبد العزيز قاسم محارب,التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي, دار الجامعة الجديدة ,(الإسكندرية.2011).

7_ أحمد حسين الشافعي, التنمية المستدامة , دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر,( الإسكندرية, 2012, ط1).

8_ عثمان محمد غنيم, ماجد أحمد أبو زفط, التنمية المستدامة:" فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها", دار الصفاء للنشر و التوزيع,( الأردن , 2001, ط1).

9_ أحمد عبد الفتاح ياغي, التنمية المستدامة و المجتمع النامي:" في ضوء المتغيرات العالمية المحلية و الحديثة", مكتب الجامعة الجديدة,( صنعاء, 2013).

10_ عصام بن الشيخ, تقييم حالة: " الإصلاح السياسي في الجزائر مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار إحتكار السلطة للصواب", المركز العربي للدراسات, الدوحة ,( قطر , 2011).

11_ عبد القادر عبد العالي, تقييم حالة:" لإصلاحات السياسية و نتائجها المحتملة بعد الإنتخابات التشريعية في الجزائر", مركز العربي لدراسات , الدوحة, ( قطر, 2012).

الكتب باللغة الأجنبية :

*Revue droit , societé et pouvoir , actes du colloque national, sur : les indicateur de la bonne gouvernance et ses applications ( avril, 2011).

*sou la direction du professeur Mohamed Bousultane , la bonne gouvernance : contrôle et resapons habilité , laboratoire de droit , societe et pouvoir , université d’oran .

**المجلات و الدوريات و مقالات**

1_ بومدين طاشمة , الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر, مجلة العوم الإنسانية و الاجنماعية,جامعة تلمسان , ( الجزائر, 2010).

2_محمد بوبوش, المجلة الدولية, محور العدد الحكمانية الجيدة , الديمقراطية و حقوق الإنسان , العدد 3, 2007.

3_ بن عبد العزيز خيرة , مجلة المفكر , دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري و تحقيق متطلبات الترشيد الإداري,قسم العلوم السياسية , جامعة باتنة , الجزائر.

4_ بوحنية قوي, دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد, محور : دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الإنسانية, التحولات السياسية ك إشكالية التنمية في الجزائر واقع و تحديات .2008.

5_ غربي محمد, الديمقراطية و الحكم الراشد: " رهانات المشاركة السياسية و تحقيق التنمية, مجلة الدفاتر السياسة و القانون , جامعة لشلف , الجزائر.

6_ مرازقة عبد الغفور, الإصلاحات السياسية في الجزائر تحديات و أفاق, مجلة الأهرام الديمقراطية , ( سبتمبر. 2015).

7_ عمار عباس , القانون الدستوري الجزائري, مدونة منشورة بعنوان:" مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الدستوري الجزائري", معسكر , ( أفريل. 2012).

8_ بوحنية قوي, بوطيب بن ناصر, مساهمة الإصلاحات السياسية في بناء الحكم الراشد في الجزائر , المجلة الأفريقية للعلوم السياسية ,(أفريل .2014).

9_ مجلة جون أفريك,بوابة إفريقيا الإخبارية , الجزائر بوتفليقة 2014/1999, ( أفريل .2014).

10_ سمير شعبان , مقال منشور بعنوان ," المجتمع المدني و دوره في التعديلات الدستورية .قراءة في ضوء واقع المجتمع المدني في الجزائر, جامعة باتنة , (الجزائر.2013).

11_ س.يوسفي , البنك العالمي يرافق الكناس لوضع تقرير حول الحكم الراشد في الجزائر , جريدة الخبر ,2015.

**التقارير و الوثائق و القوانين**

**1_** الأمم المتحدة , البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لمكافحة الفساد و تحسين إدارة الحكم , ( 13 نوفمبر 1998).

2_ بيان إجتماع مجلس الوزراء , برنامج التنمية الخماسي .

**مداخلات ,مؤتمرات و ملتقيات**

1_ محمد خليفة , مداخلة بعنوان :" إشكالية التنمية و الحكم الراشد في الجزائر", جامعة جيجل ,الجزائر .

2_ عمان الدين علي, ورقة عمل حول:التنمية المستدامة لصحاري", الشبكة العربية للبيئة و التنمية ,المكتب العربي لشباب و البيئة , إعداد محمد السيد نجيب.

3_ مسالي نسيمة , الحكم الراشد و التنمية المستداة في المغرب العربي, (أفريل. 2015)

4_ يختار عبد القادر, عبد الرحمان عبد القادر, مداخلة في المؤتمر العالمي الثامن للإقتصاد و التمويل الإسلامي, تحت عنوان :" دور الحكم الراشد في تحقيق التنية الإقتصادية", جامعة وهران, (الجزائر 2011).

5_ مؤتر القمة العالمي , المجلس الأعلى لتعليم بقطر, التنمية المستدامة, ( ستراسبورغ 2002).

6_ رحمانية سعيدة, مشاركة في مؤتمر تحليل واقع الجزائر , عنونها:" مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الحكم الراشد", جامعة قسنطينة , الجزائر .

7_ عمراني كربوسة, الحكم الراشد و مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر, جامعة بسكرة, الجزائر.

**مذكرات و رسائل جامعية**

1_ خديجة بو ريب , دور المؤسسات الإتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية, تخصص: الديمقراطية و رشادة, جامعة قسنطينة, الجزائر.

2_ أيمن طه حسين , المؤشرات المفاهمية و و العلمية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية, مذكرة لنيل شهادة الماجستير, تخصص: التخطيط الحظري و الإقليمي, جامعة نابلس, (فلسطين. 2008).

3_ يوسف أزروال, الحكم الاشد بين الأسس النظرية و أليلت التطبيق _دراسة حالة الجزائر_, مذكرة لنيل شهادة الماجستير, تخصص: تنظيم سياسي و إداري , ( الجزائر 2009.)

4_ مخلوفي عبد القادر, برنامج الإقتصادي الجزائر 2004/2001 ", الحلقة المفقودة من وجهة نظر الإقتصاد الإسلامي", جامعة بشار ,الجزائر.

5_ صبع عامر , دور المشاركة السياسية في ترقي الحكم الصالح في الجزائر 2004/1999, مذكرة لنيل شهادة الماجستير ,كلية العلوم السياسية و الإعلام جامعة الجزائر ,2008

6_ بن عثمان فوزية , دور الحكم الراشد في ترقية حقوق الإنسان, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام , تخصص: الحقوق و الحريات الأساسية, جامعة سطيف, ( الطزائر 2010).

7_ صخر المحمد, حلقة بحث مقدمة بعنوان:" أزمة المشاركة السياسية في البلدان الناميو _دراسة الجزائر كنموذجا_ ,جامعة دمشق , سوريا .

**المواقع الإلكترونية**

*http:// www.prochodo.org/lated_menus

*كاوجة بن صغير , مقالة منشورة بعنوان :" دراسة و تحليل مستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر بين التصور و التطبيق. جامعة ورقلة, (الجزائر 2013). موقع الرسمي ل الدكتور كاوجة بن صغير.

*منتدى الشؤون القانونية , منتديات ستار تايمز ,مواضيع المستشار الليبي :

http:// www. Startimes.com

*وزارة الداخلية و الجماعات المحلية:

http:// www.interieur.gov.dz

*بودجدج كريم, سلامة محمد, أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2009/2001

www :iefpedian.com

## قائمة الجداول


| الرقم | الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 | 53 |
| 02 | البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009. | 56 |


## قائمة الأشكال


| الرقم | الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | تقاطع العناصر البؤرية للحكم الراشد | 15 |
| 02 | خصائص الحكم الراشد | 18 |
| 03 | أليات الحكم الراشد | |

| | | |
|---|---|---|
| | | **19** |
| **04** | تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة | **27** |


**الفهرس المحتويات**


| **الموضوع** | **الصفحة** |
|---|---|
| البسملة | / |
| أية قرأنية | / |
| كلمة مضيئة | / |
| إهداء | / |
| شكر و عرفان | / |
| مقدمة | 9 |
| التأصيل النظري و المفاهيمي للحكم الراشد | 12 |

| | |
|---|---|
| الإطار المفاهيمي للحكم الراشد | 14 |
| مفهوم الحكم الراشد | 15 |
| مكونات الحكم الراشد | 20 |
| أليات و خصائص الحكم الراشد | 24 |
| معايير و أبعاد الحكم الراشد | 27 |
| التأصيل النظري للتنمية المستدامة | 28 |
| تعريف التنمية المستدامة | 29 |
| مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة | 32 |
| خصائص و أهداف التنمية | 36 |
| طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد و التنمية المستدامة | 40 |
| علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة | 42 |
| مؤشرات التنمية المستدامة لتحقيق الحكم الراشد<br>المعوقات و التحديات التنمية المستدامة في ظل الحكم الراشد | 44 |
| إستنتاجات الفصل الأول | 47 |
| الحكم الراشد و مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر _دراسة تقيمية_ | 49 |
| الحكامة الراشد في الجزائر | 50 |

| | |
|---|---|
| الإصلاحات السياسية كدعامة لترشيد الحكم في الجزائر | 51 |
| مبدأ الفصل بين السلطات | 53 |
| الإصلاحات القانونية في الجزائر | 56 |
| قانون البلدية و الولاية 2012 | 58 |
| التعددية السياسية في الجزائر بعد الإصلاحات | 65 |
| تفعيل دور المجتمع المدني من خلال الإصلاحات الدستورية | 69 |
| الحكم الراشد كألية لترقية حقوق الإنسان | 71 |
| تكريس المشاركة السياسية | 72 |
| إستراتيجيات التنمية المستدامة في الجزائر | 73 |
| برنامج الإنعاش الإقتصادي 2004/2001 | 75 |
| البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2009/2005 | 78 |
| برنامج التنمية الخماسي 2014/2010 | 81 |
| مستقبل الحكم الراشد و واقع التنمية المستدامة في الجزائر_تقييم_ | 82 |
| مدى نجاعة الإصلاحات السياسية و الإقتصادية في الجزائر | 83 |
| مخرجات برامج النمو الإقتصادي 2014/1999 | 86 |
| الإصلاحات في الجزائر بين معايير الحكم الراشد و معايير الإقتصاد العالمي | 89 |

| | |
|---|---|
| إستنتاجات الفصل الثاني | 90 |
| خاتمة | 91 |
| قائمة المراجع | 92 |
| فهرس الجداول | 97 |
| فهرس الأشكال | 98 |
| فهرس المحتويات | 99 |
| الملاحق | 100 |
| | |

## الفهرس المحتويات


- **البسملة**..... /
- **أية قرأنية** ..... /
- **كلمة مضيئة** ..... /
- **إهداء** ..... /
- **شكر و عرفان**..... /
- **المقدمة**.....أ_ز
- **الفصل الأول:** مقاربات معرفية حول الحكم الراشد.....10_26

- **المبحث الأول:**إشكالية و مفهوم الحكم الراشد وتطوره.....10

✓ **المطلب الأول** : مفهوم والتطور التاريخي الحكم الراشد..... 11

✓ **المطلب الثاني**: لمحة تاريخية عن مفهوم الحكم الراشد .....12

✓ **المطلب الثالث:** أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد.....13

- **المبحث الثاني**: تعريف الحكم الراشد ، ومكوناته ، أبعاده .....15

✓ **المطلب الأول :** تعريف الحكم الراشد .....15

✓ **المطلب الثاني:** آليات تفعيل الحكم الراشد (خصائص).....18

➢ حسب برنامج الأمم.المتحدة . الإنمائي (UNDP).....18

➢ حسب البنك الدولي ..... 20

✓ **المطلب الثالث**: معايير الحكم الراشد..... 22

✓ **إستنتاجات الفصل الأول:**..... 26

- **الفصل الثاني**: التأسيس النظري الإدارة المحلية .....28_58

- **المبحث الأول**: مفهوم الإدارة المحلية وأسباب نشأتها ..... 28

✓ **المطلب الأول:** مفهوم الإدارة المحلية ..... 29

✓ **المطلب الثاني:** تعريف الإدارة المحلية في الجزائر ..... 30

✓ **المطلب الثالث:** أسباب ومراحل نشأتها ..... 31

➢ **المرحلة 01**: ظهور الإدارة المحلية ..... 31

➢ **المرحلة 02:** ظهور الجهة التنظيمية ..... 33

**أسباب الظهور:**..... 36

➢ الإدارية ..... 37

➢ السياسية ..... 38

➢ الاقتصادية وتنموية ..... 39

➢ الاجتماعية والصحة ..... 40

- **المبحث الثاني**: الأسس التنظيمية الإدارة المحلية ..... 41

✓ **المطلب الأول:** المركزية واللامركزية الإدارية وصورها ..... 41

✓ **المطلب الثاني:** اللامركزية وصورها ..... 45

➢ **الفرع الأول**: مقومات وأركان اللامركزية الإدارية ..... 46

➢ **الفرع الثاني:** فوائد الحكم اللامركزي ..... 51

➢ **الفرع الثالث:** معوقات تطبيق النظام اللامركزي ..... 53

✓ **المطلب الثالث:** الحكم المحلي والتنمية المحلية ..... 54

✓ **إستنتاجات الفصل الثاني:**..... 56

- **الفصل الثالث:** دور الحكم الراشد في بناء قدرات الإدارة المحلية "**تطبيقي**.....59-90

- **المبحث الأول:** التنمية المحلية في الجزائر ..... 61

- **المطلب الأول:**الجماعات المحلية "البلدية ، الولاية "..... 61

✓ **المطلب الثاني:** دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية ..... 64

➢ **الفرع الأول:**تعريف التنمية المحلية,,..... 66

➢ **الفرع الثاني**: دور الولاية في التنمية ..... 67

➢ **الفرع الثالث**: دور البلدية في التنمية..... 69

✓ **المطلب الثالث:** العراقيل التي تحد من تفعيل التنمية ..... 71

✓ **المبحث الثالث:**الحكم الراشد كألية لتحقيق التنمية في الجزائر..... 72

✓ **المطلب الأول:** دور الحكم الراشد في تعزيزالتنمية ..... 73

✓ **المطلب الثاني:**دور الحكم المحلي في التنمية في إطار مفهوم الشراكة..... 76

➢ **أولا:** المقاربة التشاركية..... 76

➢ **ثانيا:**القطاع الخاص كشريك في تجسيد التنمية في الجزائر..... 84

➢ **ثالثا:**دور المجتمع المدني..... 86

✓ **المطلب الثالث:**مؤشرات التنمية في الجزائر..... 89

✓ **إستنتاجات الفصل الثالث**..... 90

✓ **خاتمة**..... 100

✓ **قائمة المراجع**..... 101

✓ **فهرس الأشكال و الجداول**..... 102

✓ **فهرس المحتويات**..... 104